الخليج الدولية للخدمات

Gulf International Services

٢٠٢٠

التقرير السنوي

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار إلى شركة الخليج الدولية للخدمات بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملائمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها المجموعة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بخدمات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وكافة البيانات الواردة في هذا التقرير السنوي تهدف إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة الخليج الدولية للخدمات ومديريها وموظفيها ومسؤوليها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة والشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة الخليج الدولية للخدمات دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.

ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر
هاتف: ٢٠٨٨ ٤٠١٣ ٩٧٤ +
فاكس: ٩٧٥٠ ٣٠١٣ ٩٧٤ +
البريد الإلكتروني: gis@qp.com.qa
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa

”في ظل التحديات التي تشهدها الأسواق، فإن تنفيذ مبادرات ترشيدية متعددة المستويات من شأنه توفير الدعم اللازم لتحقيق النجاح المستقبلي على المستويين التشغيلي والمالي“

الرسالة:

تلتزم شركة الخليج الدولية للخدمات بالارتقاء بجودة خدماتها وتوسعة نطاقها وزيادة أنشطة أعمال الشركة عبر الحدود لتحقق نمواً مربحاً ومستداماً وتضيف قيمة إلى مساهميها وتلبي توقعات العملاء.

الرؤية:

تهدف شركة الخليج الدولية للخدمات إلى أن تصبح الشركة الموفرة لأرقى وأجود الخدمات المقدمة إلى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز وقطاعات أخرى على المستوى الوطني و/أو الدولي.

المحتويات

المحتويات

مجلس الإدارة ٠٨

كلمة رئيس مجلس الإدارة . . . ١٠

تقرير مجلس الإدارة ١٤

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة ١٩

نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات ٢٦

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة ٢٩

تقرير مدقق الحسابات المستقل ٣٣

البيانات المالية الموحدة ٤٩

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٠ . . . ٥٥

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس
الإدارة

مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ علي جابر المري
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ غانم محمد الكواري
عضو

السيد/ سعد راشد المهندي
عضو

الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني
عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

”برغم تردي الأوضاع في الأسواق، إلا أن المجموعة قد حافظت على حصتها من السوق، وأبدت تركيزاً على تحقيق النمو، ولم تدخر جهداً في اتباع المعايير المرجعية المعتمدة بشأن القدرة على المنافسة من حيث التكاليف“

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام

يُسعِدُنِي أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ لشركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق، إحدى أكبر مجموعات الشركات الخدمية في قطر ويشمل نطاق أعمالها مجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات ما بين التأمين وإعادة التأمين وعمليات الحفر البرية والبحرية والبوارج السكنية والنقل بالهليكوبتر فضلاً عن خدمات التموين.

وأود بداية أن أشكر وأهنئ زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارات شركات المجموعة على التزامهم وجهودهم المخلصة وتفانيهم المستمر في العمل. لقد حققنا سوياً نتائج مطّردة ومستقرة في ظروف صعبة. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتوجه بالشكر إلى مساهمينا على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي

فرض التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تفشي جائحة فيروس كورونا، مزيداً من الضغط في وقت كانت فيه شركات المجموعة لم تزل تعمل جاهدة على التعافي من التراجع الأخير الذي شهدته أنشطة قطاع النفط والغاز. وقد أثرت بالفعل هذه العوامل الخارجية غير المسبوقة تأثيراً سلبياً على الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة لعام ٢٠٢٠.

استراتيجيتنا

من المنظور الاستراتيجي، فقد واصلت المجموعة مسيرتها نحو إعادة تنظيم قطاعاتها من خلال التركيز على زيادة معدلات تشغيل أصولها، والالتزام بزيادة حصتها من السوقين المحلية والدولية، وترشيد التكاليف التشغيلية سعياً نحو إرساء أسس قوية لتنمية إيراداتها وأرباحها.

وحالياً وفي ظل الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد راجعت شركات المجموعة استراتيجياتها العامة وتلك المعنية بأنشطة أعمالها على النحو الذي يوفر لها الحماية في الظروف الاقتصادية التي تهمين عليها حالة من عدم اليقين وانعدام الاستقرار، فيما تعمل أيضاً على زيادة حصتها من السوق وخفض تكاليفها. ولذلك، فقد شرعت المجموعة بصورة استباقية في تنفيذ عدد من المبادرات لتحديد الجوانب التي يمكن خفض التكاليف فيها وزيادة معدلات تشغيل الأصول. كما تضمنت هذه المبادرات إعادة تقييم الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي والموارد البشرية والعمليات التشغيلية والاحتياجات التمويلية من أجل تقديم قيمة إلى عملائنا ومساهمينا عبر ترشيد التكاليف وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية.

أسواقنا

تُعتبر الشركة المختصة بخدمات الحفر ضمن شركات المجموعة، شركة الخليج العالمية للحفر، هي الشركة الرائدة في سوق الحفر على مستوى قطر، حيث تستحوذ على حصة بنسبة ١٠٠٪ في شريحة خدمات الحفر البرية، فيما تمتلك أيضاً أكبر حصة في شريحة خدمات الحفر البحرية لعمليات النفط والغاز في قطر. وقد شهدت سوق خدمات الحفر المحلية خلال عام ٢٠٢٠ نمواً بفضل إطلاق مشروع توسعة حقل الشمال القطري، حيث بدأ بالفعل تشغيل منصتي حفر جديدتين في إطار المشروع المشترك الجديد "جلف درل"، وهو مشروع مشترك بالمناصفة بين شركة الخليج العالمية للحفر وشركة "سي درل". علاوة على ذلك، فقد مرت شركة الخليج العالمية للحفر بتحول استراتيجي كان الغرض الأساسي منه تحقيق المزيد من ترشيد التكاليف. ومن ناحية أخرى، وفي ظل التحديات الهائلة التي واجهها قطاع النفط والغاز جراء الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي وفرض إجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا، وهو ما أسفر عن تراجع الأنشطة الاقتصادية، لم يكن قطاع الحفر التابع للمجموعة هو الآخر مُحصّناً ضد هذه الظروف، حيث تم إيقاف تشغيل منصات حفر برية، هذا فضلاً عن انخفاض أسعار التشغيل اليومية إلى مستوى أدنى من مستوياتها السابقة.

وتعتبر الشركة المختصة بتقديم خدمات الطيران ضمن شركات المجموعة، شركة هليكوبتر الخليج، بمثابة

المقدم الوحيد لخدمات الهليكوبتر في قطر وأحد أكبر مشغلي الهليكوبتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولها أيضاً عمليات في أوروبا وأفريقيا وآسيا. كما تدير شركة هليكوبتر الخليج شركات تابعة لها في تركيا والهند، وتشارك أيضاً في مشاريع مشتركة في المغرب ومالطة. وتمتلك شركة هليكوبتر الخليج أسطولاً يضم 00 طائرة، بالإضافة إلى قاعدة مؤسسة جيداً لأنشطة الصيانة والأنشطة التجارية، ولديها أيضاً سجل متميز في الجوانب المتعلقة بالسلامة. وقد واصل قطاع خدمات الطيران أداءه المالي القوي وحقق مستوى متميز من الإيرادات والأرباح.

وتقدم الشركة المختصة بالتأمين ضمن شركات المجموعة، شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين، خدماتها ليس فقط لعملاء في قطاع النفط والغاز، بل أيضاً لمجموعة متنامية من العملاء من الشركات العاملة في قطاعات مختلفة داخل قطر. وقد واصلت الكوت خلال العام مسارها الإيجابي الذي بدأته العام الماضي، واستمرت في جهودها التوسعية، لاسيما ضمن شريحة التأمين الطبي، حيث أضافت المزيد من العملاء إلى محفظتها وأعادت تسعير عقودها الحالية بأسعار أفضل. إضافة إلى ذلك وفيما يتعلق بشريحة التأمين الطبي، فقد أصبحت الكوت واحدة من الشركات الفاعلة مع عملاء رئيسيين من الشركات العاملة في قطر.

وتعتبر الشركة المختصة بخدمات التموين ضمن شركات المجموعة، شركة أمواج، إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم خدمات التموين وإدارة المرافق في قطر. وخلال عام ٢٠٢٠، فازت أمواج بعقود جديدة في مختلف شرائح أعمالها.

وبصفة عامة، فقد استطاعت شركات المجموعة خلال عام ٢٠٢٠ أن تعزز من وجودها في قطر، الأمر الذي تسنى لها عبر زيادة حصتها من السوق والفوز بعقود جديدة برغم التحديات التي واجهتها في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا.

الآفاق المستقبلية

برغم التحديات قصيرة الأجل التي فرضتها الظروف الاقتصادية المناوئة على جميع قطاعات المجموعة، إلا أن المجموعة تتمتع بوضع جيد يؤهلها للنمو والاستفادة على نحو استراتيجي من المبادرات التي أطلقها القطاع العام، مثل مشروع توسعة حقل الشمال واستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ والرؤية الوطنية ٢٠٣٠، الأمر الذي يبعث على التفاؤل فيما يتعلق بالنتائج المستقبلية للمجموعة ويسهم في زيادة حصتها من السوق على مستوى كافة قطاعاتها.

ففي قطاع الحفر، ونظراً لاستمرار التحديات الكبيرة التي تشهدها الأسواق، فإننا نعتقد بأن الارتفاع التدريجي في أسعار النفط سيثمر بدوره عن زيادة الطلب على خدمات الحفر بشروط مؤاتية لمقاولي الحفر. وتبذل حالياً شركة الخليج العالمية للحفر جهوداً في سبيل المحافظة على حصتها في شريحة خدمات الحفر البرية، فيما تستعد أيضاً لاغتنام فرص النمو التي قد تنشأ في شريحة خدمات الحفر البحرية فور أن تتحسن الأوضاع في الأسواق.

أما قطاع خدمات الطيران فسيواصل تركيزه على الأسواق الدولية الرئيسية التي تتوافر فيها فرص لتقديم خدمات الطيران إلى قطاع النفط والغاز، حيث من المرتقب أن تمهد العلاقات الوثيقة طويلة الأجل مع كافة شركات النفط الدولية سبل النمو في المستقبل. كما تسعى شركة هليكوبتر الخليج إلى تعزيز قدراتها في مجال الصيانة والإصلاح، فمن المتوقع أن تثمر جهودها المنصبة على تنمية الأعمال عن إبرام المزيد من العقود على المستويين المحلي والدولي. علاوة على ذلك، فإن القطاع يهدف إلى ترقية أسطوله وتنويع مصادر إيراداته من خلال استكشاف واغتنام فرص الأعمال في مجال النقل بالهليكوبتر في الأسواق الناشئة، وفي قطاعات أخرى غير قطاع النفط والغاز.

وبخصوص قطاع التأمين، فإن تركيز شركة الكوت ينصب على زيادة حصتها من السوق المحلية في شريحة التأمين الطبي بشروط أفضل، فيما تهدف أيضاً إلى خفض معدل الخسائر إلى أدنى حد ممكن. ومن المتوقع أن تنمو أنشطة الأعمال الدولية في ظل توافر عملاء جدد ضمن شريحة التأمينات العامة وفرص استثمارية جديدة من شأنها تحقيق عوائد أفضل.

ويركز قطاع خدمات التموين على السوق المحلية بهدف زيادة حصته منها على نحو مُطّرد، وذلك من خلال اكتساب عملاء جدد عبر تقديم أسعار مميزة والوصول بالتكاليف إلى مستوى نموذجي بغرض توسيع نطاق منتجاته لتلبية الطلب الإضافي من السوق. وتعمل أمواج حثيثاً على توظيف سمعتها المتميزة بما يمكنها من تقديم خدماتها في قطاعات أخرى بخلاف قطاع النفط والغاز، ومنها الحكومة والرعاية الصحية والتصنيع والإنشاءات.

وبشكل عام، فإن المجموعة تعتزم زيادة القيمة المضافة إلى مساهميها، وذلك من خلال برامج توسعية من شأنها زيادة حصتها من السوقين المحلية والدولية وتحسين معدلات تشغيل أصولها، وستعمل أيضاً على تعزيز برامجها المعنية بترشيد التكاليف، بما في ذلك تكاليف التمويل، الأمر الذي سيسهم في تحقيق المزيد من المرونة المالية للمجموعة ويمكنها من الاستفادة من ميزاتها التنافسية بصورة أكبر.

النتائج المالية

واجهت شركات المجموعة خلال العام المالي ٢٠٢٠ تحديات خارجية كبيرة لم تكن ضمن نطاق سيطرتها، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى تراجع أسعار النفط الخام والتداعيات المالية لتفشي جائحة كورونا، وهو ما أثر على ربحيتها بشكل عام، حيث سجلت المجموعة صافي خسائر بواقع ٣١٩ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبلغ إجمالي أصولها ١٠,٠ مليارات ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وقد تأثرت ربحية المجموعة أيضاً بتسجيل خسارة استثنائية غير نقدية تبلغ ٣٠٨ ملايين ريال قطري نتيجة خفض قيمة بعض أصول في قطاعي الحفر وخدمات الطيران.

القيمة المضافة للمساهمين

منذ الاكتتاب العام الأولي الذي تم في فبراير من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦، حصل مساهمو المجموعة على أرباح نقدية تراكمية تبلغ ما يقارب ٢,٧ مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ١٦,٦ ريال قطري للسهم، بمتوسط نسبة توزيع تقدر بنحو ٥٢٪. إضافة إلى ذلك، فقد تلقى المساهمون أسهماً إضافية يبلغ إجماليها ٦٣ مليون سهم من خلال ثلاث إصدارات مجانية.

وأخذاً في الاعتبار التحديات الخارجية الحالية والأداء المالي للمجموعة خلال عام ٢٠٢٠، يعتقد مجلس الإدارة أن توزيع أرباح عن عام ٢٠٢٠ سيفرض عبئاً إضافياً على مستوى السيولة لدى المجموعة، وقد يضع عوائق أمام تنفيذ الاستراتيجية المستقبلية في وقت تقلص فيه المجموعة اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية. وبدلاً من ذلك، فإن المجموعة ستوظف الأموال المحتجزة بحرص لتستثمرها في فرص حالية ومستقبلية. ولا يسعنا إلى أن نتقدم بالشكر لمساهمينا على دعمهم، ونتوقع منهم التعاون الكامل لتنفيذ خططنا.

الخاتمة

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع النفط والغاز القطري. إن التقدم الذي تشهده دولة قطر من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة ما كان ليحدث لولا رؤية حضرة صاحب السمو. ونحن في شركة الخليج الدولية للخدمات نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم هذه الرؤية الوطنية.

وختاماً، فإنني أثق بأن زملائي من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمجموعة وشركاتها على أهبة الاستعداد لخوض عام جديد، ومواصلة جهودهم المشكورة للارتقاء بالأداء المالي والتشغيلي للمجموعة، والتغلب على التحديات المؤقتة التي أسفر عنها عدم استقرار الأوضاع على مستوى أنشطة الأعمال، والسعي لتحقيق التميز التشغيلي خلال الأعوام القادمة. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب المزيد من العمل حتى نحقق أهدافنا الاستراتيجية، إلا أننا نتطلع سوياً إلى ضمان أن تظل الخليج الدولية للخدمات إحدى أكبر مجموعات الشركات الخدمية لقطاع النفط والغاز في قطر، وأن تحافظ على تواجدها الاستراتيجي في الأسواق الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تقرير مجلس الإدارة

”ظلت عملية ترشيد التكاليف وتحقيق إيرادات مستدامة والتركيز على التوسع في الأسواق ضمن الأهداف الرئيسية للمجموعة خلال هذه المرحلة الحافلة بالتحديات“

تقرير مجلس الإدارة

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي للأداء المالي والتشغيلي لشركة الخليج الدولية للخدمات لعام ٢٠٢٠.

استعراض عام لهيكل ملكية المجموعة

يتضمن هيكل ملكية المجموعة المساهم الرئيسي (المؤسس)، قطر للبترول، حيث تمتلك حصة تبلغ ١٠٪ وسهم واحد خاص. وتُعد الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية أكبر مساهم في المجموعة، حيث تمتلك حالياً ٢٢٪، فيما يمتلك جهاز قطر للاستثمار ٣,٨٪، أما النسبة المتبقية فهي مملوكة للجمهور العام.

استراتيجيتنا

تتمحور استراتيجية الأعمال الرئيسية للمجموعة حول أهداف رئيسية تتمثل في زيادة الحصة من السوق القطرية والدخول إلى أسواق دولية جديدة. وتتمثل الأولوية العليا للمجموعة في إعادة تنظيم أعمالها الخدمية الأساسية المقدمة إلى قطاع النفط والغاز من خلال خفض تكاليفها وزيادة معدلات تشغيل أصولها حتى تصبح أكثر كفاءة وقدرة على توظيف نقاط قوتها على المستويين المحلي والدولي، الأمر الذي سيسهم في زيادة القيمة المضافة إلى المساهمين. كما تهدف المجموعة إلى تأمين مصادر جديدة للإيرادات على نحو استراتيجي عبر الاستفادة من مشروع توسعة حقل الشمال واستكشاف سبل متنوعة للتنمية المستقبلية.

وتهدف الاستراتيجية الرئيسية الأخرى للمجموعة إلى خفض تكاليف التمويل خفضاً كبيراً بما يوفر للمجموعة المرونة اللازمة لتنمية أعمالها وتوظيف رأس المال بشكل استراتيجي في القطاع الرئيسي لخدمات النفط والغاز، الأمر الذي يسهم في تعزيز النمو وزيادة القيمة المضافة للمساهمين. ومن هذا المنطلق، فإن العمل يجري حالياً على إعادة هيكلة الدين.

استعراض عام للأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

يرتبط نمو قطاع خدمات النفط والغاز ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط والتوسع العام للقطاع من حيث الاستثمارات. وقد كان عام ٢٠٢٠ عاماً صعباً، حيث شهدت أسعار النفط أسوأ انخفاض لها في ظل تراجع اقتصادي عالمي جراء انتشار فيروس كورونا، الأمر الذي أدى برمته إلى تراجع أنشطة قطاع النفط والغاز في مجال الاستكشاف والإنتاج وأنشطة الصيانة تراجعاً حاداً في شتى أنحاء العالم.

وقد واجه قطاع الحفر على الصعيد العالمي ضغطاً أدى إلى انخفاض أسعار التشغيل اليومية لمنصات الحفر وتراجع الطلب عليها عالمياً جراء تأجيل مشاريع أو إلغاؤها، وهو ما أسفر بدوره عن انخفاض معدلات تشغيل منصات الحفر في مختلف أنحاء العالم. ولم تكن أيضاً شركة الخليج العالمية للحفر بمنأى عن تلك التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث تأثرت أسعار التشغيل اليومية سلباً، وتم إيقاف تشغيل منصات حفر برية. وعلى الجانب الإيجابي، فقد بدأ المشروع المشترك الجديد "جلف درل" عملياته، وتم بالفعل تشغيل أربع منصتي حفر جديدتين.

أما قطاع خدمات الطيران المقدمة إلى عمليات النفط والغاز، والذي يعتمد اعتماداً كبيراً على مستوى أنشطة الاستكشاف والتنقيب البحرية عن النفط والغاز وإنتاجهما، فقد أدت التقلبات الحالية التي تشهدها الأسواق إلى تراجع الطلب على خدمات الطيران للعمليات البحرية في مختلف أنحاء العالم، حيث قلص العديد من شركات النفط عدد رحلاتها الجوية. وفيما يتعلق بشركة هليكوبتر الخليج، فلم تتأثر عقودنا إلا بانخفاض عدد ساعات الطيران نتيجة القيود التي فُرِضت على السفر، الأمر الذي لم يستمر إلا لفترة وجيزة خلال شهري أبريل ومايو من عام ٢٠٢٠.

وفي السوق القطرية ومع الإعلان عن إطلاق مشروع توسعة حقل الشمال، أصبحت التوقعات بشأن شركتي الخليج العالمية للحفر وهليكوبتر الخليج تبعث على التفاؤل، حيث أن هذا المشروع سيوفر لقطاعي الحفر وخدمات الطيران التابعين للمجموعة فرصاً للنمو المستقبلي.

وأما قطاع التأمين، فقد شهدت التأمينات العامة في السوق القطرية تحولاً مؤاتياً مع تغيرات إيجابية للأسعار برغم الضغوط التي ظل قطاع الصناعات التحويلية ضمن قطاع الطاقة يتعرض لها. وفيما يتعلق بالمطالبات ضمن شريحة التأمينات العامة، فلم تكن هناك مطالبات كبيرة غير عادية، ولم يكن تعطّل الأنشطة الناتج عن انتشار فيروس كورونا ذا تأثير كبير. وبخصوص شريحة التأمين الطبي، فقد أعيد تسعير

بعض عقود بصورة إيجابية لدى تجديدها، كما استُبعِدت مخاطر فيروس كورونا من التغطية التأمينية. علاوة على ذلك، ونتيجة لفرض إجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا، فقد انخفض عدد الاستشارات التي يقدمها الأطباء والإجراءات الطبية، وهو ما أثمر عن تراجع عدد المطالبات التأمينية الطبية.

ومن المتوقع أن ينمو قطاع خدمات التموين تماشياً مع عدد السكان في قطر، حيث تتمتع أمواج بوضع جيد يؤهلها للاستفادة من تغطيتها الشاملة لسلسلة القيمة في هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، فإن استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ تُعد بمثابة فرصة تنموية لخدمات التموين والإقامة ضمن قطاع الضيافة.

الآفاق المستقبلية

ستواصل شركات المجموعة سعيها الحثيث للمحافظة على حصتها من السوق والتركيز على تحقيق النمو، ولن تدخر جهداً في اتباع المعايير المرجعية المعتمدة بشأن القدرة على المنافسة من حيث التكاليف، الأمر الذي قد يسهم مستقبلاً في زيادة أرباحها وتعزيز القيمة المضافة للمساهمين.

ولا شك أن مشروع توسعة حقل الشمال القطري يُعتبر محفزاً كبيراً يضفي إيجابية على التوقعات المستقبلية للمجموعة على الأجل المتوسط، لاسيما أن تنفيذ هذا المشروع، الذي سيرفع بصورة كبيرة من مستوى إنتاج قطر من الغاز الطبيعي، سيستمر لعدة أعوام.

كما أن مشاريع البنية التحتية الأخرى في قطر، مثل التجهيزات الجاري تنفيذها حالياً لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ والرؤية الوطنية ٢٠٣٠، ستدعم الجهود التنموية للمجموعة، وستفتح أمامها سبلاً جديدة للطلب على خدماتها.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف وتشغيل الأصول

اتخذت شركات المجموعة بصورة استباقية عدة مبادرات بشأن ترشيد التكاليف في ظل التحديات الحالية التي تواجهها على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك بغرض التخفيف من حدة المخاطر التي تتعرض لها عملياتها وأنشطة أعمالها، وبما يمكنها من تحقيق أرباح. كما أعادت المجموعة بدقة تقييم برامج الإنفاق الرأسمالي على مستوى شركاتها، وألغت وأجلت العديد من عمليات الإنفاق إلى الأعوام المقبلة تعزيزاً لوضع السيولة لديها والمحافظة عليه. كما تواصل المجموعة جهودها لتصبح أكثر كفاءة واقتصاداً في تكاليفها، وتتبع في ذلك نظاماً يتضمن تدابير صارمة بشأن التكاليف لدفع عجلة هذه الجهود قدماً.

وفيما يتعلق بتشغيل الأصول، فقد انصب التركيز الرئيسي للمجموعة خلال عام ٢٠٢٠ على ضمان زيادة معدلات التشغيل دون أن يأتي ذلك على حساب معايير الجودة والسلامة. ففي قطاع الحفر، بلغ معدل التشغيل ٨٢٪، حيث لم يتم تشغيل منصتي الحفر "GDI-3" و "مشيرب" طوال عام ٢٠٢٠، والذي جرى خفض قيمتهما في نهايته. أما قطاع خدمات الطيران، فقد عززت شركة هليكوبتر الخليج من أسطولها العامل بإضافة طائرة هليكوبتر جديدة إلى عملياتها في قطر خلال عام ٢٠٢٠.

التوسع في السوق

برغم التحديات التي واجهتها المجموعة على مستوى الاقتصاد الكلي جراء تفشي جائحة فيروس كورونا والتدهور الأخير الذي شهدته سوق النفط، إلا أنها واصلت جهودها نحو زيادة حصتها من السوق، بل إن جميع قطاعاتها، باستثناء قطاع الحفر، قد حققت نمواً. ومما لا شك فيه أن توسع أنشطة أعمالنا يسهم إسهاماً كبيراً في بناء أسس قوية لزيادة الإيرادات والأرباح في المستقبل.

وقد أحرز قطاع الحفر خلال هذا العام إنجازاً كبيراً على مستوى استراتيجية المجموعة بشأن التوسع في السوق، حيث بدأت منصتا حفر جديدتين ضمن المشروع المشترك الجديد (جلف درل) عملياتهما في مشروع توسعة حقل الشمال، ومن المتوقع أن يتم تشغيل باقي منصات الحفر خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١. وقد أسهم تشغيل هذه المنصات في توسعة نطاق حضور شركة الخليج العالمية للحفر في السوق المحلية وتنمية أصولها المُدارة. ويعتبر المشروع المشترك الجديد بمثابة نموذج لجهود شركة الخليج العالمية للحفر نحو تعزيز مركزها الريادي في السوق والمحافظة عليه.

كما وسع قطاع خدمات الطيران من حضوره دولياً، حيث أبرم عقوداً في أفريقيا والشرق الأوسط، ووسع كذلك من نطاق أعماله في مجال الصيانة والإصلاح مع فوزه بعقود جديدة.

وتمكن قطاع التأمين من إضافة عدد من العملاء الجدد إلى شريحة التأمين الطبي التي تشهد نمواً سريعاً، فضلاً عن زيادة حصته من السوق، ونجح أيضاً في تجديد عقود مع عملاء حاليين بأسعار أفضل. كما استطاع قطاع خدمات التموين توسعة أنشطته في توفير القوى العاملة، حيث اكتسب عملاء جدد وحقق مستويات إشغال كبيرة في مخيماته الكائنة في مسيعيد ودخان.

الميزات التنافسية

تأسست مجموعة الخليج الدولية للخدمات بهدف جمع بعض الشركات الرئيسية التي تقدم خدمات الدعم لقطاع النفط والغاز القطري تحت مظلة واحدة. وتحتل المجموعة مركزاً متميزاً في المنطقة بفضل ميزاتها التنافسية المتعددة، حيث توفر للمساهمين فرصة مشجعة للاستثمار في قطاع خدمات النفط والغاز القطري.

فقطاع الحفر التابع للمجموعة هو الموفر الوحيد لخدمات الحفر البرية المقدمة إلى قطاع النفط والغاز في قطر، فيما يستحوذ أيضاً على حصة كبيرة من السوق القطرية في مجال تقديم خدمات الحفر البحرية، ويتمتع كذلك بخبرة كبيرة في إدارة وتشغيل منصات الحفر في المياه القطرية بالتعاون مع شركات كبيرة أخرى تعمل في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز.

وعلى نحو مماثل، تتمثل الميزة الرئيسية لقطاع خدمات الطيران في أنه مشغل من الطراز الأول لديه أطقم جوية وأرضية تتمتع بخبرة كبيرة ومدربة تدريباً عالياً، ولديه أيضاً سجل متميز في الجوانب المتعلقة بالسلامة. ومن خلال أسطولها الحديث الذي يضم ٥٥ طائرة ويحظى بمستوى جيد من الصيانة، تستحوذ شركة هليكوبتر الخليج على حصة تبلغ نسبتها ١٠٠٪ من السوق القطرية، فيما تعتبر أيضاً أحد أكبر مشغلي طائرات الهليكوبتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، فلدى الشركة مرافق داخلية تتسم بالكفاءة من حيث التكاليف توفر من خلالها خدمات الصيانة والإصلاح بما يلبي متطلبات الصيانة والإصلاح الداخلية لها ولعدة عملاء خارجيين بموجب عقود مبرمة.

وتعد شركتنا التابعة العاملة في قطاع التأمين الطبي إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم التأمين الطبي في قطر، حيث لا تقتصر خدماتها على الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز فحسب، بل تمتد أيضاً لتشمل عملاء رئيسيين من الشركات العاملة في قطاعات أخرى. وتتمتع شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين بالقدرة على تلبية احتياجات العملاء والتحرك سريعاً نحو الفرص وفقاً لاتجاهات السوق والمتطلبات التنظيمية.

كما يعتبر قطاع التموين موفراً أساسياً للخدمات إلى قطاع العمليات البحرية داخل قطر، حيث يتمتع بخبرة كبيرة في مجال تقديم خدمات التموين إلى عدد كبير من القوى العاملة الصناعية التي تخضع إلى قيود صارمة من حيث الموازنة التقديرية، ولديه سجل حافل بالنجاحات في تقديم خدمات عالية الجودة وعلى نحو يتسم بالسلامة، لاسيما في قطاع النفط والغاز الذي تستحوذ فيه أمواج على حصة كبيرة من السوق.

وقد أسهمت هذه الميزات التنافسية بدور محوري في تمكين المجموعة من تعزيز تميزها التشغيلي وزيادة معدلات تشغيل أصولها والارتقاء بمركزها من حيث التكلفة والدخول إلى أسواق ودعم قاعدة الأصول التشغيلية ومركزها التمويلي على نحو أكبر.

النتائج المالية

سجلت المجموعة صافي خسائر بواقع ٣١٩ مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته ٨٣١٪ مقارنة بصافي أرباح بلغ ٤٤ مليون ريال قطري لعام ٢٠١٩. وقد حافظ إجمالي إيرادات المجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على مستواه دون تغير يذكر مقارنة بعام ٢٠١٩، حيث بلغ ٣ مليارات ريال قطري. وحققت المجموعة أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع ٥٦٥ مليون ريال قطري للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

وقد تأثرت الربحية بصورة أساسية بقطاع الحفر، حيث تراجعت إيراداته تراجعاً كبيراً نتيجة إيقاف تشغيل أربع منصات حفر مبكراً وانخفاض أسعار التشغيل اليومية إلى مستوى أدنى مما كانت عليه سابقاً. علاوة على ذلك، فقد تم تسجيل خسارة بواقع ٣٠٨ ملايين ريال قطري ناتجة عن خفض قيمة منصتي الحفر "GDI-3" و "مشيرب" و ١٩ طائرة هليكوبتر قديمة غير عاملة من طراز (Bell) نظراً لعدم تشغيلها خلال السنوات القليلة الماضية. وقد عادل هذه النتائج نمو إيرادات قطاع خدمات الطيران وزيادة حجم الأقساط التأمينية في قطاع التأمين والإنجازات التي تحققت على مستوى المشروع المشترك "جلف درل"، حيث تم بالفعل تشغيل منصتي حفر جديدتين. كما أسهم تراجع تكاليف التمويل، بفضل انخفاض أسعار الفائدة، إسهاماً إيجابياً في صافي أرباح المجموعة.

وانخفض إجمالي أصول المجموعة بنسبة ٨٪ خلال عام ٢٠٢٠، ليصل إلى ١٠ مليارات ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالسيولة، فقد سجلت المجموعة أرصدة نقدية، بما في ذلك الاستثمارات قصيرة الأجل، تصل إلى ٦٩١ مليون ريال قطري. وبلغ إجمالي الدين على مستوى المجموعة ٤,٤ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

استراتيجية التمويل

تتمحور استراتيجية المجموعة بشأن التمويل حول الوصول بالدين إلى أمثل مستوى يتوافق مع استراتيجيتها العامة إزاء النمو والتوسع وقاعدة أرباحها بصفة عامة.

إن مستويات الدين الحالية تؤثر تأثيراً كبيراً على صافي أرباح المجموعة، فتكاليف التمويل، التي تندرج ضمن المكونات الأساسية للتكلفة، تفرض قيوداً على قطاع الحفر بصفة خاصة، وهو القطاع الذي يعود إليه معظم دين المجموعة جراء شراء المزيد من منصات الحفر، الأمر أثقل كاهل الميزانية العمومية بدين كبير.

وأخذاً في الاعتبار الاستراتيجية العامة للشركة وآفاق النمو المستقبلية، فإن إعادة هيكلة الدين لها أهمية بالغة، ليس فقط للوصول إلى أقل مستوى من الفوائد، بل أيضاً لتوفير قدر أكبر من المرونة لإدارة السيولة وتخفيف الضغط الذي يتعرض له الوضع المالي للمجموعة. وعلى هذا النحو، فقد بذلت إدارة المجموعة جهوداً حثيثة طوال عام ٢٠٢٠ لصياغة مبادرة إعادة الهيكلة التي تم الإعلان عنها خلال فترة مبكرة من نفس العام. وفي ظل حالة عدم اليقين الحالية الناشئة عن التراجع الذي لم يكن متوقعاً للأنشطة التشغيلية في قطاع النفط والغاز على المستوى العالمي جراء انتشار جائحة فيروس كورونا، قررت إدارة المجموعة تأجيل كافة إجراءات عملية إعادة الهيكلة وإعادة التمويل بغرض اعتماد نهج أكثر حصافة وتحفظاً بشأن أنشطة الأعمال، الأمر الذي سيتيح لها إمكانية إعادة صياغة وقياس آثار العوامل الخارجية الراهنة وما تنطوي عليه من تحديات على السيناريوهات والخيارات الجديدة الجاري وضعها ودراستها لأنشطة أعمال المجموعة، وبذلك تستطيع الإدارة وكافة أصحاب المصلحة الآخرين فهم حجم الدين وهيكل السداد بمزيد من اليقين في إطار تصور بأن السوق مستقرة.

واستشرافاً للمستقبل، فإننا نتوقع لاستراتيجية التمويل أن تحقق هدفها المنشود بما يتيح للمجموعة أفضل مستوى تمويلي بسعر فائدة ملائم، ويفتح لها أيضاً سبل النمو في المستقبل، الأمر الذي سيثمر في نهاية المطاف عن تعظيم القيمة المضافة للمساهمين ويخلق المزيد من الثقة والمرونة في الأوقات التي تكون فيها الأوضاع غير مستقرة.

الأرباح المقترحة

أخذاً في الاعتبار الفرص المُحتملة أمام المجموعة لزيادة حصتها من السوق والحاجة إلى المرونة المالية في ظل هيكل الدين الحالي، فإن مجلس الإدارة يعتقد بأن توزيع أية أرباح عن عام ٢٠٢٠ سيشكل عبئاً على مستوى السيولة لدى المجموعة، وسيفرض مزيداً من الضغط على تنفيذ الاستراتيجية المستقبلية. ومن ثم، فإن مجلس الإدارة يوصي بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مع توظيف الأموال المحتجزة لاغتنام الفرص الحالية والمستقبلية.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. كما نتقدم بالشكر إلى عملاء المجموعة على ثقتهم الدائمة وللإدارة العليا لشركات المجموعة على إخلاص أعضائها والتزامهم وتفانيهم الدائم في العمل. والشكر موصول أيضاً لمساهمينا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدارتها.

تقرير **مجلس الإدارة** بشأن قطاعات المجموعة

قطاع الحفر

الاستراتيجية

ترتكز استراتيجية أعمال قطاع الحفر على دعائم رئيسية تتمثل في تعزيز مستوى السلامة، وزيادة معدلات تشغيل الأصول، وضبط هياكل التكاليف بصورة أكثر اقتصاداً، والتنويع دولياً، وزيادة عدد العملاء، والوصول بهياكل الدين إلى أمثل مستوى لها.

الإنجازات الرئيسية

تتضمن أبرز إنجازات شركة الخليج العالمية للحفر خلال عام ٢٠٢٠ تشغيل منصتي حفر في إطار المشروع المشترك الجديد. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد أبرمت خلال عام ٢٠١٩ اتفاقية لمشروع مشترك مع شركة "سي درل"، ألا وهو "جلف درل" الذي تنقسم ملكيته بين الشركتين بالتساوي، لدعم تنفيذ عقود الحفر التي تم إرسائها على شركة الخليج العالمية للحفر لتقديم خدمات الحفر إلى مشروع توسعة حقل الشمال. وقد تضمنت العقود توفير خمس منصات حفر بحرية بحيث تبدأ عملياتها على مراحل مختلفة خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

مستجدات القطاع

بشكل عام، فإن قطاع الحفر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط والغاز. وفي قطر ومعظم بلدان الشرق الأوسط، مر القطاع بفترة صعبة تراجعت فيها أنشطة العديد من مقاولي الحفر منذ عامي ٢٠١٥/٢٠١٦ نتيجة للانخفاض الحاد في الأنشطة الاستكشافية والتطويرية للمشغلين في ظل تراجع الطلب، الأمر الذي أسفر بدوره عن انكماش الطلب على خدمات الحفر وأدى بالتالي إلى زيادة المعروض من منصات الحفر في السوق.

وبرغم ذلك، فقد أبدى القطاع بفضل جهوده التي لم تنقطع بعض النجاح حتى نهاية عام ٢٠١٩، حيث ظهرت بعض بوادر على التعافي مع تحسن أداءه المالي والتشغيلي.

وبقدوم عام ٢٠٢٠، تفاقم الوضع العام، المتأزم أصلاً، بتفشي جائحة فيروس كورونا التي أثرت تأثيراً كبيراً على أنشطة قطاع النفط والغاز نتيجة فرض إجراءات الإغلاق من قِبَل الحكومات، الأمر الذي أثر بصورة مباشرة على الطلب على منتجات النفط والغاز وأجبر الشركات العاملة في قطاع الاستكشاف والإنتاج في مختلف أنحاء العالم على ترشيد تكاليفها التشغيلية بصورة فاعلة، وهو ما أسفر عن انخفاض أسعار التشغيل اليومية انخفاضاً حاداً وقلص من فرص إبرام عقود جديدة على منصات الحفر.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

تولي دائماً شركة الخليج العالمية للحفر اهتماماً كبيراً بالتدابير المعنية بالسلامة، حيث لم تنقطع جهودها يوماً في منع الحوادث الخطيرة المتعلقة بالسلامة. كما تعمل الشركة جاهدة على تحسين مستويات السلامة والارتقاء بالجودة وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وخلال عام ٢٠٢٠، حافظت سجلات الصحة والسلامة الخاصة بالفرق الفنية وفرق عمليات الحفر البرية والبحرية على مستوياتها الإيجابية، حيث بلغ إجمالي معدل الحوادث التي تستحق التسجيل للعام ٠,١٤، وهو معدل أقل من المعايير المرجعية السائدة في هذا القطاع. وعلاوة على ذلك، وفي إطار جهودها لتعزيز معايير السلامة على مستوى أسطولها، فقد أقامت شركة الخليج العالمية للحفر ورشة عمل لأطقمها كان موضوعها "الهدف نحو عدم تسجيل أية حوادث على الإطلاق"، وكان ذلك خلال شهر مارس من عام ٢٠٢٠، فيما تنظم حالياً لإقامة ورشة عمل للأطقم البحرية تحت عنوان "الهدف نحو عدم تسجيل أية حوادث على الإطلاق على متن منصات الحفر البحرية".

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

يحتل ترشيد التكاليف على نحو فعال صدارة أولويات شركة الخليج العالمية للحفر، وهو مفهوم غرسته الشركة ورسخته في ثقافتها بصرف النظر عن ماهية الظروف في السوق. وفي ظل التراجع الحالي الذي تشهده أنشطة قطاع الحفر، فقد بذلت بالفعل شركة الخليج العالمية للحفر جهوداً متواصلة لترشيد التكاليف في كافة مجالات العمل المحتملة حتى يمكنها أن تتصدى للتحديات وتخفف من حدتها وتأثيراتها على الأداء خلال الأوقات الصعبة.

وتنتهج شركة الخليج العالمية للحفر نهجاً يجعل من ترشيد التكاليف عملية مستمرة توفر للشركة المزيد من المرونة لاستكشاف فرص النمو الجديدة واجتياز فترات الركود. علاوة على ذلك ومن أجل تحقيق الكفاءة المرجوة، فإن الشركة تبذل جهوداً كبيرة للحد من فترات توقف العمل وتعزيز مستوى الامتثال إلى مؤشرات الأداء الرئيسية للصيانة الوقائية.

ومن حيث الإنجازات، فقد أحرزت شركة الخليج العالمية للحفر خلال العام تقدماً كبيراً في خفض إنفاقها الرأسمالي والتشغيلي. كما وفر القطاع ١٠٪ من تكاليفه التشغيلية مقارنة بالموازنة التقديرية، وتضمن ذلك وفورات في تكاليف المواد والفحص والتفتيش واللوجستيات وغيرها. إضافة إلى ذلك، فقد انخفضت المصروفات العامة والإدارية بنسبة ٨٪ مقارنة بالموازنة التقديرية. كما أسهمت عملية ترشيد تكاليف العمليات والقوى العاملة في تعويض شركة الخليج العالمية للحفر عن انخفاض الإيرادات خلال العام.

تشغيل الأصول

تلتزم المجموعة بتحقيق أعلى مستويات التشغيل لأسطول منصات الحفر مع ضمان عدم المساس بمعايير السلامة والأداء.

وفي مواجهة ذلك التراجع الكبير لأنشطة الأعمال والذي أثر بدوره على مقاولي الحفر في شتى بقاع العالم، حافظت شركة الخليج العالمية للحفر على التزامها بتحقيق التميز التشغيلي وواصلت تقديم خدماتها إلى عملائها على نحو يتسم بالسلامة وبأداء رفيع المستوى. وقد بلغ معدل التشغيل الفعلي لمنصات الحفر ٨٢٪ لعام ٢٠٢٠، حيث ظلت منصة حفر بحرية وأخرى برية خارج نطاق التشغيل طوال العام.

الأداء المالي

تأثر أداء قطاع الحفر بالطبع بالظروف الصعبة التي شهدتها الأسواق خلال عام ٢٠٢٠، حيث تم إيقاف تشغيل أربع منصات حفر برية مبكراً، وانخفضت أسعار التشغيل اليومية على مستوى العمليات البرية والبحرية، الأمر الذي أسفر عن تراجع الإيرادات بنسبة ٢١٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى ٩٢٣ مليون ريال قطري. وبرغم ذلك، فقد عوض جزئياً هذا التراجع في الإيرادات تشغيل منصتي حفر في إطار المشروع المشترك الجديد الذي تم تأسيسه العام الماضي مع شركة "سي درل" للمشاركة في تنفيذ مشروع توسعة حقل الشمال.

وأحرز القطاع تقدماً جيداً مع خفض تكاليفه التشغيلية من خلال تقليص تكاليف القوى العاملة وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتأجيل مشاريع غير أساسية. ونتيجة لذلك، فقد نجح القطاع في خفض تكاليفه المباشرة والمصروفات العامة والإدارية بنسبة ٢٪ و١٦٪ على التوالي. وتأثرت الربحية أيضاً بتسجيل خسارة استثنائية تصل إلى ٢٢١ مليون ريال قطري نتيجة خفض قيمة منصتي الحفر "GDI-3" و "مشيرب". وبلغ إجمالي صافي الخسائر لعام ٢٠٢٠ ما يقدر بنحو ٤٥٣ مليون ريال قطري مقارنة بخسائر بلغت قيمتها ١٠٢ مليون ريال قطري لعام ٢٠١٩.

الآفاق المستقبلية

استشرافاً للمستقبل، وفي ظل حالة عدم اليقين الحالية والتحسن الجزئي الذي تشهده سوق النفط والغاز التي ما تزال تشهد تحديات كبيرة، فإننا نؤمن بأن الطبيعة الدورية للقطاع ستصل في نهاية المطاف إلى مرحلة التعافي التي ستثمر عن زيادة الطلب على خدمات الحفر بصورة أكثر ملائمة لمقاولي الحفر.

قطاع خدمات الطيران

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية عمل قطاع خدمات الطيران بصورة أساسية حول التوسع محلياً وتعزيز نطاق حضوره دولياً مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقارة أفريقيا. كما تهدف الاستراتيجية إلى تنمية الأسطول من أجل تلبية متطلبات النمو المتوقع، وترقيته بطائرات أكثر تقدماً للمحافظة على العملاء الحاليين، والتوسع في أنشطة الصيانة والإصلاح.

الإنجازات الرئيسية

نجحت شركة هليكوبتر الخليج بكفاءة في تشغيل أسطولها بالكامل خلال عام ٢٠٢٠، وعملت في ذات الوقت على توسيع نطاق حضورها في أسواق دولية وتنمية أنشطة أعمالها في مجال الصيانة والإصلاح في أسواق جديدة، مثل السوق الكويتية التي حصلت فيها على عقد حكومي طويل الأجل.

كما نجحت الشركة في تمديد عقودها في أفريقيا

ومنطقة الخليج وعقد آخر لنقل كبار الشخصيات في قطر، هذا فضلاً عن إضافة طائرة جديدة من طراز AW١٣٩ إلى أسطولها.

وفيما يتعلق بالجوائز والشهادات، فقد حصلت الشركة على جائزة للسلامة بعد أن أتمت عملياتها بنجاح لعام ٢٠٢٠ دون وقوع أية حوادث. وحصلت على شهادة ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨.

آخر المستجدات بشأن التوسع في السوق

ظل تعزيز نطاق حضور الشركة دولياً مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقارة أفريقيا أولوية رئيسية لقطاع الطيران خلال عام ٢٠٢٠. وانصب هدفها الرئيسي الآخر على تنمية أعمالها في مجال الصيانة والإصلاح.

وخلال عام ٢٠٢٠، اتخذت الشركة عدة خطوات لتحقيق هذه الأهداف، حيث نجحت في الحصول على المزيد من الطائرات وألحقتها بعملياتها المحلية في قطاع النفط والغاز. كما تمكنت الشركة من تمديد عقد لنقل كبار الشخصيات في قطر. وعلى مستوى أنشطة أعمالها الدولية، فقد استطاعت الشركة أن تمدد عقودها الدولية الحالية، وفازت أيضاً بعقود قصيرة الأجل في أماكن مختلفة.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

كان عام ٢٠٢٠ عاماً فارقاً بالنسبة لشركة هليكوبتر الخليج على مستوى الصحة والسلامة والبيئة، فقد كانت أول شركة في منطقة الشرق الأوسط تحصل على شهادة ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨ من قِبَل شركة "انترتيك" في قطاع الهليكوبتر، الأمر الذي يرفع من ثقة الموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة في الأنظمة الإدارية للشركة ويعزز من قيمة اسمها التجاري ويثري من ميزاتها التنافسية. وعلاوة على ذلك، فلم يتم تسجيل أي حوادث كبيرة ذات صلة بالصحة والسلامة والبيئة خلال العام.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

خلال عام ٢٠٢٠، اتخذت شركة هليكوبتر الخليج العديد من التدابير لتحقيق وفورات في التكاليف دون أن يؤثر ذلك على مستويات الجودة وسلامة العمليات. وقد تم رصد عمليات الإنفاق التي يمكن التحكم فيها عن كثب لضمان تحقيق أقصى مستوى لترشيد التكاليف وزيادة الأرباح وإضافة قيمة إلى المساهمين. وفي إطار هذه المبادرات الترشيدية، قررت الشركة أيضاً تأجيل عمليات إنفاق رأسمالي جديدة كان مخطط لها أصلاً لعام ٢٠٢٠ بقيمة تبلغ ٥٧ مليون ريال قطري. إضافة إلى ذلك وفي إطار البرامج التي تم تنفيذها مؤخراً للوصول بالقوى العاملة إلى الحجم الملائم، فقد تحققت في هذا الجانب وفورات يصل إجماليها إلى ٢٤ مليون ريال قطري خلال عام ٢٠٢٠.

تشغيل الأصول

ارتفع معدل تشغيل الأسطول (أي عدد الطائرات المُتعاقد عليها) مقارنة بعام ٢٠١٩، إلا أن عدد ساعات الطيران لعام ٢٠٢٠ قد تراجع مقارنة بعام ٢٠١٩، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى انخفاض عدد ساعات الطيران المُسجلة على مستوى الشركة، لاسيما خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، حيث قام عملاء بخفض متطلباتهم بشأن الرحلات الجوية نتيجة القيود الدولية التي فرضت على السفر جراء فيروس كورونا.

وقد تم خلال عام ٢٠٢٠ تشغيل طائرات من طراز AW١٣٩ وAW١٨٩ في إطار عقود تم إبرامها، وتحققت معدلات التشغيل طبقاً للموازنة التقديرية. كما تم شراء طائرة إضافية من طراز AW١٣٩ خلال العام لتلبية الطلب المحلي المتنامي. وتم تأجيل خطة لإدخال طائرة إضافية من طراز AW١٨٩ إلى العام القادم جراء تراجع مستويات الطيران بسبب فيروس كورونا. وأضيفت طائرة جديدة من طراز Bell ٤١٢ إلى عقد إيجار غير شامل الخدمة في أوروبا.

واستشرافاً للمستقبل، ستواصل شركة هليكوبتر الخليج تعزيز وترقية أسطولها لضمان المحافظة على عملائها الحاليين، وبحيث يكون لديها أسطول رئيسي يشتمل على طائرات مزودة بأحدث التقنيات. علاوة على ذلك، يجري حالياً على قدم وساق التسويق لطائرات الشركة من طراز AW١٣٩ وAW١٨٩ في مناقصات لشركات تعمل في قطاع النفط والغاز على الصعيد الدولي.

الأداء المالي

ارتفعت إيرادات قطاع خدمات الطيران بنسبة ١٧٪ لعام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٦٨٨ مليون ريال قطري في نهاية العام، الأمر الذي أسهم في زيادة صافي أرباحه بنسبة ٤٢٪ (بعد استبعاد الخسائر الاستثنائية الناتجة عن خفض القيمة والمكاسب الرأسمالية والضرائب على الدخل) ليصل إلى ٢٠٢ مليون ريال قطري. كما تأثرت أرباح القطاع بتسجيل خسارة استثنائية غير نقدية تصل إلى ٨٧ مليون ريال قطري نتيجة خفض قيمة ١٩ طائرة هليكوبتر قديمة غير

عاملة من طراز (Bell).

ويُعزى ارتفاع الإيرادات بصورة أساسية إلى كافة أنشطة أعمال القطاع، حيث شهدت أنشطة الأعمال الدولية تحسناً يعود الفضل فيه بصورة رئيسية إلى بدء العمل بعقود جديدة في أنجولا ودولة جنوب أفريقيا وسلطنة عُمان. كما شهدت أنشطة الأعمال المحلية تحقق زيادة في أسعار مركز العمليات الجوية المشترك لقطر للبترول لعامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ وتشغيل طائرة جديدة ضمن عمليات الشركة مع قطر للبترول، وهو ما عزز من نمو الإيرادات. وكان لأنشطة الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح إسهامها في زيادة الإيرادات، حيث فازت الشركة بعقد جديد في الكويت خلال عام ٢٠٢٠. وقد عادل هذا بصورة أساسية انخفاض عدد ساعات الطيران التي شهدها القطاع خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، حيث قام عملاء بخفض متطلباتهم بشأن الرحلات الجوية نتيجة القيود الدولية التي تم فرضها على السفر جراء فيروس كورونا.

الآفاق المستقبلية

استشرافاً للمستقبل، فإن قطاع خدمات الطيران يتمتع بوضع جيد يؤهله للاستفادة من فرص أخرى للنمو في قطر، حيث من المتوقع أن يزداد الطلب من مشروع توسعة حقل الشمال القطري الذي سيتطلب الكثير من أنشطة الاستكشاف، وهو ما سيثمر عن تنمية الأسطول. كما أن التركيز المستمر على الأسواق الدولية الرئيسية التي تتطلب الكثير من خدمات الطيران لقطاع النفط والغاز سيسهم في تعزيز النمو وزيادة القيمة المضافة للمساهمين.

وتركز أيضاً شركة هليكوبتر الخليج على استكشاف فرص النمو التي يمكن أن توفرها عمليات الاندماج والاستحواذ في مختلف أنحاء العالم، وترصد عن كثب استراتيجيتها بشأن الأسطول وضمان أن يظل أسطولاً حديثاً يلبي المتطلبات الجديدة لعملائها في قطاع النفط والغاز داخل قطر، فيما تعمل كذلك على إعادة تنظيم أسطولها الحالي لتشغيله في أسواق دولية، ليس فقط في قطاع النفط والغاز، بل أيضاً في قطاعات أخرى تتوافر فيها فرص.

قطاع التأمين

الاستراتيجية

تهدف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع التأمين بصورة أساسية إلى تنمية أنشطة أعماله في شريحتي التأمينات الطبية والتأمينات المقدمة للشركات العاملة في قطاع الطاقة، وذلك من خلال زيادة حجم الأقساط التأمينية، إما باكتساب عملاء جدد من داخل قطاع النفط والغاز أو من خارجه، أو بالاستفادة من المشاريع الوطنية، مثل مشروع توسعة حقل الشمال والتنفيذ المرتقب للقانون المعني بنظام التأمين الصحي "صحة"، والذي يمكن أن يوفر فرصاً جيدة للنمو على المدى القريب.

كما أن رفع أسعار العقود الجديدة أو المعتزم تجديدها مع عملاء حاليين سيسهم في تعزيز النمو. وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجيات الرئيسية الأخرى للقطاع تتضمن تطبيق سياسات وإجراءات فعالة لإدارة المطالبات وتنويع المحفظة الاستثمارية، هذا إلى جانب إعادة التخصيص الاستراتيجي للأصول الاستثمارية بما يدعم أرباحه ويضمن في ذات الوقت تحقيق مستوى قوي من السيولة.

الإنجازات الرئيسية

حقق القطاع العديد من الإنجازات اللافتة خلال العام، ومنها نمو أنشطة أعماله في شريحتي التأمينات الطبية والعامة بشكل كبير، الأمر الذي تحقق من خلال زيادة الأسعار واكتساب عملاء جدد من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات، هذا بالإضافة إلى استبقاء كافة العملاء الرئيسيين وتقليص عدد "الأطراف الإدارية من الغير" والنجاح في إعادة التفاوض معها بشأن رسوم معالجة المطالبات التأمينية ورسومها الإدارية.

وقد حققت الكوت خلال العام معدل قدرة على الوفاء بالالتزامات المالية بنسبة ٢٤٦٪، الأمر الذي أسهم في حصولها مجدداً على تصنيف ائتماني من الفئة (A-) من قِبَل وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

آخر المستجدات بشأن التوسع في السوق

خلال عام ٢٠٢٠، انصب الهدف الرئيسي للقطاع على زيادة أنشطة أعماله في شريحة التأمينات الطبية واكتساب عملاء من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأمر الذي تحقق وأثمر عن إضافة عملاء وزيادة حجم الأقساط التأمينية.

ومن ناحية أخرى، فقد تم استبقاء العملاء الرئيسيين في

شريحة التأمينات العامة ورفع أسعار الأقساط التأمينية. وقد أصبحت شركة الكوت حالياً ثاني أكبر مقدم لخدمات التأمين الطبي في قطر من حيث إجمالي حجم الأقساط المكتتبة.

واستشرافاً للمستقبل، ومن أجل زيادة حصتها من السوق بصورة أكبر، تقدم الشركة حالياً خدمات أفضل، وتستكشف فرصاً لإضافة منتجات أخرى ضمن أنشطة أعمالها، مثل منتجات التأمين العائلي.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

ركزت الكوت خلال عام ٢٠٢٠ على هدفين أساسيين لتحقيق أفضل مستوى للكفاءة من حيث التكاليف. أولاً، فقد تم خفض عدد المطالبات بفضل برنامج إعادة التأمين في شريحة التأمينات الطبية، هذا فضلاً عن بذل المزيد من الجهود للتحقق من المطالبات التأمينية التي تجري حالياً مراجعتها لاستعادة تكاليف لم تكن مشمولة بالتغطية. ثانياً، وفيما يتعلق بالمصرفات العامة والإدارية، استطاعت الشركة أن تحقق المزيد من الترشيد في تكاليف القوى العاملة وتعزيز كفاءتها التشغيلية.

كما ستواصل الشركة جهودها في تحديد المصروفات الأخرى التي يمكن ترشيدها بمستوى لا يؤثر على أي من أنشطة أعمالها.

الأداء المالي

ارتفعت الإيرادات بنسبة ١٨٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى ٩٨١ مليون ريال قطري، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى تطبيق استراتيجيات قوية للتوسع في السوق. كما ارتفع صافي أرباح القطاع بنسبة ٢٢٦٪ ليصل إلى ٥٢ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٠. وقد تأثر صافي الأرباح بعض الشيء بخسائر المحفظة الاستثمارية غير المتحقّقة والناتجة عن إعادة تقييمها وفقاً لأسعار السوق، لاسيما خلال النصف الأول من العام جراء حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الأسواق المالية بسبب فيروس كورونا، الأمر الذي عوضه بصورة أساسية الانخفاض العام في المطالبات والذي أسهم أيضاً في نمو أرباح القطاع.

الآفاق المستقبلية

استشرافاً للمستقبل، سيواصل قطاع التأمين مراجعة أسعار عقوده الحالية وإجراء مفاوضات للحصول على خصومات من مقدمي الخدمات الطبية الرئيسيين في قطر. وستعمل الشركة، من خلال تجديد "وثائق التأمين" وضبط إدارة المطالبات، على الحفاظ على حصتها من السوق وتحقيق نمو في شريحتي التأمينات الطبية والتأمينات المقدمة للشركات العاملة في قطاع الطاقة. كما أن التوقعات بشأن شريحة التأمينات الطبية تتسم بالإيجابية في ظل الاستعادة المرتقبة لعملاء سبق أن فقدهم القطاع خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ وزيادة عدد العملاء من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما شريحة التأمينات العامة، فسوف ينصب تركيزها على اكتساب عملاء دوليين وغيرهم من عملاء في قطاعات أخرى غير قطاع الطاقة. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمطالبات التأمينية، فمن المتوقع أن يثمر تعزيز إدارتها عن الوصول بنسبة الخسارة إلى مستوى أدنى من المستوى المستهدف بما يسهم في تحقيق التوقعات المستقبلية.

قطاع خدمات التموين

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية العمل الخاصة بقطاع خدمات التموين حول تعزيز الجهود الرامية إلى استبقاء العملاء وزيادة معدل نجاح عمليات تقديم العطاءات ورفع مستوى جودة خدمات القوى العاملة وإدارة المرافق وزيادة معدلات الإشغال في المخيمات لتعزيز القيمة المضافة للمساهمين. وتتضمن العناصر الرئيسية الأخرى للاستراتيجية مواصلة عملية ترشيد التكاليف وتنويع العملاء من قطاعات أخرى بخلاف قطاع النفط والغاز.

الإنجازات الرئيسية

خلال عام ٢٠٢٠، حققت أمواج أهدافها بشأن استبقاء عملائها الحاليين ومعدل نجاح عمليات تقديم العطاءات ومستوى رضا العملاء، وتجاوزت أيضاً النسبة المستهدفة لاكتساب عملاء من قطاعات أخرى بخلاف قطاع النفط والغاز.

وقد حصلت الشركة على العديد من شهادات التقدير من قِبَل عملاء مرموقين لما تقدمه من خدمات متميزة عالية الجودة.

آخر المستجدات بشأن التوسع في السوق

كان عام ٢٠٢٠ عاماً صعباً على قطاع خدمات التموين، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى تفشي جائحة كورونا التي فرض الكثير من العوائق أمام استراتيجية أمواج إزاء التوسع في السوق، إلا أنها وبرغم هذه التحديات قد واصلت جهودها لزيادة عدد العملاء، واكتسبت بالفعل عملاء جدد في شريحة الأعمال الخاصة بالقوى العاملة، وازدادت مستويات إشغال المخيمات في شريحة خدمات الإقامة.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

بذلت أمواج خلال عام ٢٠٢٠ جهوداً كبيرة نحو ترشيد تكاليف القوى العاملة، واتخذت عدة تدابير اشتملت على ضبط الهياكل التنظيمية وترشيد تكاليف الأجور. كما تعمل أمواج باستمرار على استكشاف الفرص التي يمكن من خلالها تحقيق وفورات من شراء السلع الأساسية والمستهلكات. وقد اتخذت الشركة كل هذه الخطوات للتخفيف من حدة خسائر الإيرادات والآثار السلبية لفيروس كورونا، فيما أثمرت أيضاً عن خفض المصروفات العامة والإدارية خلال العام.

الأداء المالي

انخفضت إيرادات قطاع خدمات التموين التابع للمجموعة بنسبة ٦٪ لتصل إلى ٤٠٦ ملايين ريال قطري خلال عام ٢٠٢٠، الأمر الذي يُعزى إلى انخفاض عدد الوجبات التي يتم تقديمها في معظم مواقع الخدمة نتيجة القيود التي فرضت جراء فيروس كورونا وإجراءات الإغلاق، هذا بالإضافة إلى إلغاء أحد العقود الخاصة بتوفير القوى العاملة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠. وتراجع أيضاً صافي الأرباح، وتم تسجيل خسارة بواقع ١٠ مليون قطري خلال العام تعود بصورة أساسية إلى تداعيات فيروس كورونا، حيث كانت شريحة خدمات التموين الشريحة الأكثر تأثراً، وهو ما يعُزى بصورة أساسية إلى تراجع الهوامش والإيرادات. واستشرافاً للمستقبل، فإن القطاع سيواصل البحث عن فرص جديدة للعمل في قطاع النفط والغاز وقطاعات أخرى.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن تنمو سوق خدمات التموين في قطر بمعدل إيجابي اعتباراً من عام ٢٠٢١ وصولاً إلى عام ٢٠٢٥، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بمشروع توسعة حقل الشمال واستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ في قطر، حيث من المتوقع أن يزداد عدد الزوار. وبذلك سيزداد الطلب على خدمات التموين والإقامة في قطاع الضيافة، حيث تتمتع أمواج بوضع جيد يؤهلها لاغتنام هذه الفرص.

نبذة حول
مجموعة
الخليج الدولية للخدمات

نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات

استعراض عام

تأسست الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر، في ١٢ فبراير ٢٠٠٨ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات مختلفة هي التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبترول كافة وظائف المكتب الرئيسي للمجموعة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات، وتُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية والإدارة العليا لكل منها.

هيكل الملكية

أداء الخليج الدولية للخدمات لعام ٢٠٢٠

الإيرادات (مليون ريال قطري)

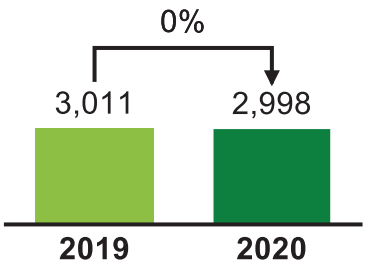

الأرباح قبل احتساب الضرائب والإهلاك والاستهلاك (مليون ريال قطري)

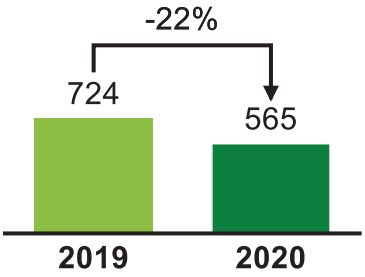

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

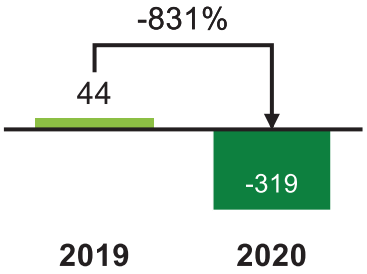

العائد على السهم (ريال قطري)

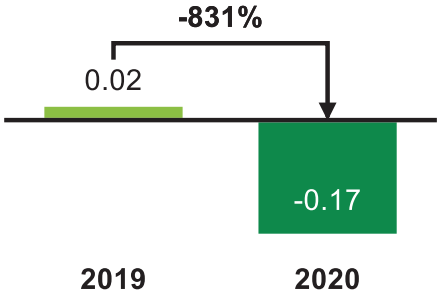

إجمالي الأصول (مليار ريال قطري)

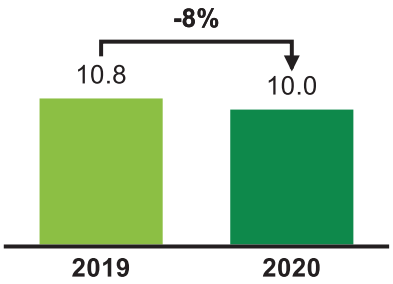

إجمالي الدين (مليون ريال قطري)

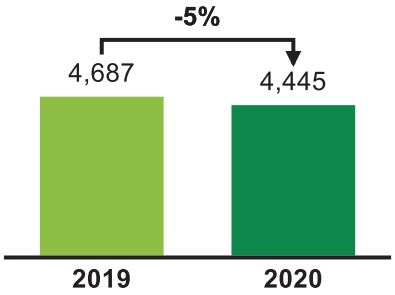

نبذة حول

قطاعات أعمال المجموعة

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

تعمل المجموعة في أربعة قطاعات أعمال مختلفة، وهي الحفر والتأمين وخدمات الطيران وخدمات التموين.

قطاع الحفر

شركة الخليج العالمية للحفر

تأسست شركة الخليج العالمية للحفر عام ٢٠٠٤، حيث كانت مشروعاً مشتركاً بين قطر للبترول (٦٠٪) وشركة الحفر اليابانية (٤٠٪). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للبترول على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر ٦٩,٩٩٪، ثم حولت قطر للبترول كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى شركة الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من ١ مايو ٢٠١٤، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها ٣٠٪ والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات.

وتمتلك حالياً الخليج العالمية للحفر ١٦ منصة حفر (٨ منصات بحرية و٨ منصات برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

أبرمت شركة الخليج العالمية للحفر اتفاقية لمشروع مشترك مع شركة "سي درل"، ألا وهو "جلف درل"، والذي تنقسم ملكيته بين الشركتين بالتساوي، وذلك لدعم تنفيذ عقود الحفر التي تم إرسائها على شركة الخليج العالمية للحفر لتقديم خدمات الحفر ضمن مشروع توسعة حقل الشمال. وتتضمن العقود توفير خمس منصات حفر بحرية، حيث بدأ بالفعل تشغيل بعضاً منها على مراحل مختلفة خلال عام ٢٠٢٠، فيما ستبدأ باقي المنصات عملياتها خلال عام ٢٠٢١. وفي إطار الاتفاقية، سيحصل المشروع المشترك على منصات الحفر من شركة "سي درل" وشركة أخرى ليست طرفاً في الاتفاقية، وذلك على أساس إيجاري (إيجار تشغيلي)، وسيكون مسؤولاً عن سدد قيمة التشغيل اليومية المتفق عليها إلى الجهات الموفرة لتلك المنصات. ولم تساهم شركة الخليج العالمية للحفر بأي مبلغ رأسمالي في المشروع المشترك الذي تعاقد معها من الباطن على تجهيز وإدارة منصات الحفر لتلبية متطلبات العقد الخاص بتقديم الخدمات.

الأداء المالي لقطاع الحفر لعام ٢٠٢٠

الإيرادات (مليار ريال قطري)

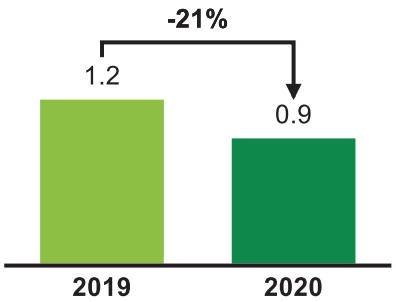

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

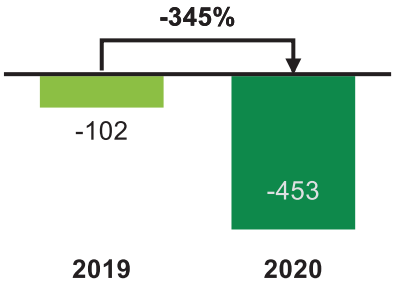

شركة هليكوبتر الخليج

تأسست الشركة عام ١٩٧٠ تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعتها إلى قطر للبترول عام ١٩٩٨. وقد حولت قطر للبترول كامل حصتها في الشركة إلى المجموعة عام ٢٠٠٨. وتقدم شركة هليكوبتر الخليج خدمات النقل بالهليكوبتر في قطر والخليج وأفريقيا وأوروبا والهند وتركيا.

وتعتبر شركة هليكوبتر الخليج إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم خدمات الطيران التجارية، حيث تدير عمليات في مختلف أنحاء العالم، بدءاً من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب آسيا، وتمتلك أسطولاً يضم ٥٥ طائرة. وتتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر والتي تتضمن خدمات النقل البحرية والبرية، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، وتلبية متطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل، والتدريب بالمحاكيات وصيانة المكونات.

تمتلك شركة هليكوبتر الخليج بصورة مباشرة / غير مباشرة حصة في الشركات التالية في مواقع دولية مختلفة:

اسم الشركة	العلاقة	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
			٢٠٢٠	٢٠١٩
اير أوشن ماروك	مشروع مشترك	المغرب	٤٩٪	٤٩٪
جلف ميدترينيان لخدمات الطيران	مشروع مشترك	مالطة	٤٩٪	٤٩٪
يونايتد هليتشارترز برايفيت ليمتد	شركة تابعة	الهند	٩٠٪	٦٢٪
شركة المها للطيران	شركة تابعة	ليبيا	٩٢٪	٩٢٪
ريدستار هافيسيليك هزمتليري	شركة تابعة	تركيا	٤٩٪	٤٩٪
شركة هليكوبتر الخليج للاستثمارات والتأجير	شركة تابعة	المغرب	١٠٠٪	١٠٠٪

الأداء المالي لقطاع خدمات الطيران لعام ٢٠٢٠

الإيرادات (مليون ريال قطري)

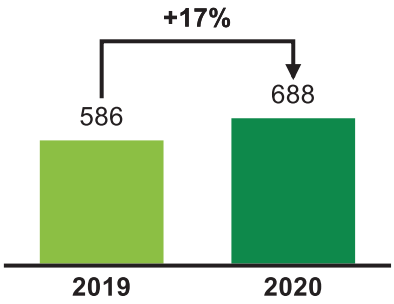

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

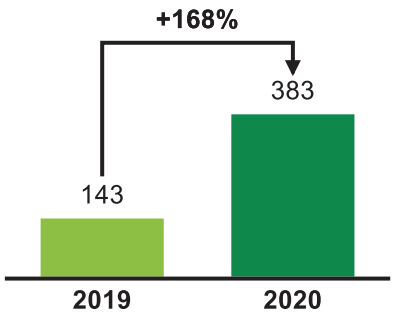

قطاع التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام ٢٠٠٣، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة قطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي.

الأداء المالي لقطاع التأمين لعام ٢٠٢٠

الإيرادات (مليون ريال قطري)

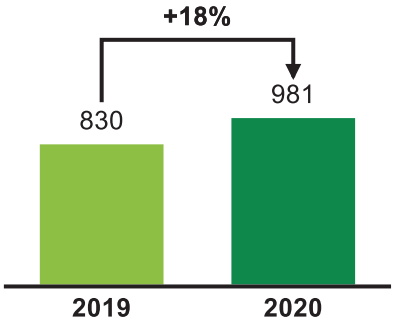

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

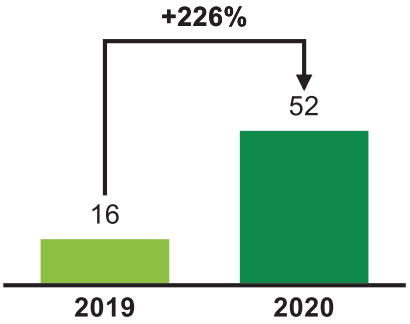

قطاع خدمات التموين

شركة أمواج لخدمات التموين

تأسست أمواج لخدمات التموين عام ٢٠٠٦ كشركة مملوكة بالكامل لقطر للبترول، وقد تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قبل المجموعة في ١ يونيو ٢٠١٢. وبالإضافة إلى هدفها الأساسي وهو تقديم خدمات تموينية عالية الجودة، فقد نوعت أمواج من خدماتها لتشمل التنظيف ومكافحة الحشرات والإمداد بالقوى العاملة وإدارة المرافق والمخيمات، كذلك خدمات التموين للأفراد وكبار الشخصيات. ومن خلال خدماتها لإدارة المرافق التي تتضمن خدمات التنظيف التجارية للمناطق الداخلية والخارجية، تقدم أمواج خدمات شاملة وفعالة تشمل خدمات التنظيف والحراسة وخدمات غسل وكي الثياب للعملاء. كما تقدم أمواج خدمات طعام رفيعة المستوى للضيافة في الشركات ولكبار الشخصيات، سواء لتجمعات حصرية صغيرة أو احتفالات كبيرة، وتقدم أيضاً خدمات التموين لحفلات الزفاف.

الأداء المالي لقطاع خدمات التموين لعام ٢٠٢٠

الإيرادات (مليون ريال قطري)

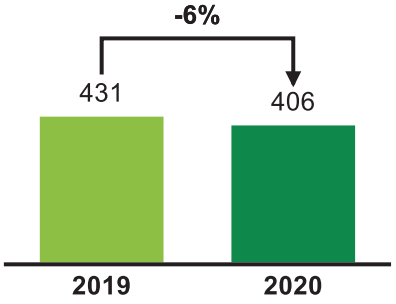

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

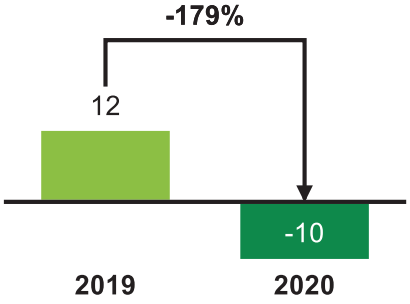

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.) ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد، والتغيرات في حقوق الملكية الموحد والتدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى على النحو المبين في الصفحات من ٨ إلى ٧٦.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي) (مجلس المعايير الدولية لقواعد أخلاقيات المحاسبين)، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية وفقا لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وتناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، ونحن لا نقدم رأيًا منفصلاً عن هذه الأمور عند تكوين رأينا عنها.

وصف أمور التدقيق الأساسية	كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق
انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات – راجع إيضاح ٦ على البيانات المالية الموحدة ركزنا على هذ الأمر نظرًا لأن: ◆ القيمة الدفترية لحفارات وطائرات المجموعة والموجودات ذات الصلة الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة والمدرجة في "الممتلكات والمعدات" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كانت بمبلغ ٥,٤٧٨ مليون ريال قطري. وهو ما يمثل 00٪ من إجمالي موجودات المجموعة، ومن ثم فهي تمثل جزء جوهري من بيان المركز المالي الموحد. ◆ هناك تعقيد متزايد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في قطاع الحفر والطائرات بسبب طبيعة عملياته والظروف السائدة للسوق، وبالتالي، اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:- ◆ فهم الإجراء الذي تتبعه المجموعة لتحديد مؤشرات انخفاض قيمة الحفارات والطائرات والموجودات ذات الصلة، ◆ تقييم كفاءة وقدرات الموظفين في المجموعة الذين قاموا بالتقييم الفني للمبالغ القابلة للاسترداد، ◆ إشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في النظر في المبالغ القابلة للاسترداد التي توصلت إليها المجموعة، وعلى وجه الخصوص: ◈ تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي تستخدمها المجموعة لتقييم انخفاض القيمة، و ◈ تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك استخدام الحفارات والطائرات والموجودات ذات الصلة ومعدلات النمو وهوامش التشغيل ومعدلات الخصم، وغيرها. ◆ تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

وصف أمور التدقيق الأساسية	كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق
تقييم التزامات عقد إعادة التأمين – راجع إيضاح ١٣ على البيانات المالية الموحدة ركزنا على هذ الأمر نظرًا لأن: ◆ المطلوبات من عقود إعادة تأمين المجموعة تمثل ١٨٪ من إجمالي المطلوبات ذات الصلة بمطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها، ومطالبات متكبدة غير مبلغ عنها ومساهمات غير مكتسبة. ◆ يتضمن تقييم مطلوبات التأمين هذه درجة كبيرة من الأحكام فيما يتعلق بعدم اليقين في تقدير مدفوعات المنافع المستقبلية وتقييم تكرار وشدة المطالبات. يتضمن تقدير الاحتياطيات للمطالبات المتكبدة ولكن لم يبلغ عنها واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة درجة كبيرة من الأحكام والافتراضات بالإضافة إلى استخدام توقعات وأساليب اكتوارية، بالتالي، اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:- ◆ اختبار صياغة الضوابط الرئيسية ومدى فعاليتها التشغيلية على عمل عملية تكوين الاحتياطيات والمطالبات المبلغ عنها والمطالبات غير المبلغ عنها والأقساط غير المكتسبة، ◆ اختبار عينة من المطالبات القائمة واستردادات إعادة التأمين ذات الصلة، والتركيز على تلك التي لها الأثر الأكبر على البيانات المالية الموحدة لتقييم ما إذا تم تقدير المطالبات والاستردادات ذات الصلة بالصورة الملاءمة، ◆ تقييم كفاءة وقدرات خبير الإدارة المعين من قبل المجموعة، ◆ إشراك الخبير الاكتواري الخاص بنا لتقييم مدى ملاءمة المنهجية التي يتبعها خبير الإدارة والتقديرات الاكتوارية التي يجريها الخبير الاكتواري، وعلى وجه الخصوص: ◈ تقييم والنظر في افتراضات الاحتياطيات الرئيسية والتي تشتمل على معدلات الخسائر وتكرار وشدة المطالبات ومدى معقولية التقديرات التي أجرتها المجموعة، و ◈ تقييم ما إذا كانت الاحتياطيات منتظمة من الناحية المنهجية مع وجود أسباب كافية للتغيرات في الافتراضات. ◆ تقييم الدقة التاريخية لتطور المطالبات القائمة والتي تم تكبدها ولم يتم الإبلاغ عنها عن طريق إجراء مراجعة للأداء التاريخي بأثر رجعي للتقديرات والأحكام التي أجرتها المجموعة، و ◆ تقييم كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، متضمنة إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

وصف أمور التدقيق الأساسية	كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق
انخفاض قيمة الشهرة – راجع إيضاح ٧ على البيانات المالية الموحدة اعترفت المجموعة بشهرة بمبلغ ٣٠٣ مليون ريال قطري. تنشأ الشهرة نتيجة لاستحواذ المجموعة على شركة تابعة للمجموعة، والتي تمثل وحدة منفصلة منتجة للنقد للمجموعة. يعتبر اختبار انخفاض القيمة السنوي للشهرة أمر تدقيق أساسي نظرا لتعقيد المتطلبات المحاسبية والأحكام الهامة المطلوبة لتحديد الافتراضات التي ستستخدم في تقدير القيمة القابلة للاسترداد. تم حساب القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد، التي تستند إلى القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع، أيهما أعلى، من نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة. يستخدم هذا النموذج العديد من الافتراضات الأساسية، بما في ذلك تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة وقيمة معدلات النمو النهائية، والهوامش، ومعدلات النمو وتكلفة المتوسط المرجح لرأس المال (سعر الخصم).	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:- ◆ تقييم كفاءة وقدرات موظفي المجموعة، الذين قاموا بإجراء تقييم انخفاض قيمة الشهرة، ◆ إشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في النظر في المبالغ القابلة للاسترداد التي احتسبتها المجموعة، وعلى وجه الخصوص: ◈ تقييم مدى ملاءمة المنهجية التي تستخدمها المجموعة لتقييم انخفاض القيمة، و ◈ تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك التدفقات النقدية المتوقعة وقيمة معدلات النمو النهائية، والهوامش، ومعدل النمو وتكلفة المتوسط المرجح لرأس المال (سعر الخصم)، وغيرها، والتي تضمنت مقارنة هذه المدخلات مع البيانات المشتقة من الخارج بالإضافة إلى معرفتنا بالعميل والصناعة؛ ◆ تقييم ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك إفصاحات الافتراضات والأحكام الرئيسية.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة ("التقرير السنوي")، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة للشركة وتقرير مدقق الحسابات الصادر عنا عليها. حصلنا قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، ونتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى من التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

لا يشمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد عليها. فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، وعند القيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا اتضح خلافاً لذلك، أنها يشوبها أخطاء جوهرية.

بناءً على العمل الذي قمنا به بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا أن نفصح عنها في تقريرنا. ليس لدينا ما نفصح عنه في تقريرنا في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يخطط مجلس الإدارة إما لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن ذلك أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية حال وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، التوقع بصورة معقولة أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكمًا مهنيًا ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما أننا:

- نُحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادًا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات علاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة في جملة أمور من بينها ما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الجوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات، متى كان ذلك ممكناً.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، تحديد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جدا، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل منطقي أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق. تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية الموحدة مع تلك السجلات. كما أنه قد تم إجراء الجرد الفعلي للمخزون وفقاً للأصول المرعية. اطلعنا على تقرير مجلس الإدارة الذي سيدرج في التقرير السنوي، ووجدنا أن المعلومات المالية الواردة فيه تتفق مع سجلات الشركة ودفاترها. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، أو لبنود النظام الأساسي للشركة وأية تعديلات طرأت عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٨ فبراير ٢٠٢١
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (٢٥١)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،
رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع
الدوحة - قطر

تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع ("الشركة") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة وتقييم فعالية تصميمها وتنفيذها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ("تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية") المعروض في القسم ٤ من تقرير ضوابط رقابة الشركة لسنة ٢٠٢٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن البيان العادل لتقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية الخالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه وهو يتضمن:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الالتزام ودفتر الالتزام والتقارير المالية وإدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات.
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الإخفاق في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الإخفاق المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة، وتحديد أوجه قصور الضوابط.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع وتوثيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في الرقابة الداخلية - إطار العمل المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("لجنة المؤسسات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ واختبار ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بقصد أو بغير قصد. كما تتضمن أيضا وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية وتصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف الراهنة، والاحتفاظ بسجلات مناسبة عن مدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة.

مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من أن الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تلقوا التدريب المناسب، بالإضافة الى التحقق من تحديث الأنظمة بصورة مناسبة للتأكد من أن أي تغييرات تطرأ في التقارير تشمل جميع العمليات الهامة.

مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤولياتنا على مراجعة تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة التأكيد المستقل المعقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. وقد قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. ويتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءات العمل سعياً للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، ووفقا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

ونطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا للسياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد إلتزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى في الجزئين (أ) و (ب) من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن المعايير الدولية للاستقلالية، الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

وتعتمد الإجراءات المختارة على الحكم، والذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية سواء كانت بقصد أو بغير قصد. وقد تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملائمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي تطبقها الشركة ومدى ملائمة أهداف ضوابط الرقابة التي وضعتها الشركة عند إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء ظروف المهمة. إضافة إلى ذلك، تقييم العرض العام لتقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وما إذا صممت ونفذت وشُغّلت بشكل مناسب بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استنادًا إلى إطار لجنة المؤسسات الراعية. وتجدر الإشارة إلى أن التأكيد المعقول المقدم يعتبر اقل من التأكيد المطلق.

كما تتضمن الإجراءات المتبعة في إعداد تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، على سبيل المثال لا الحصر، الأمور التالية:

- الاستفسار من إدارة الشركة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد نطاق العمل التي أجرتها الإدارة؛
- فحص العمليات التي تقع ضمن النطاق باستخدام منهجية الأهمية على مستوى البيانات المالية المنفصلة للشركة؛
- تقييم كفاءة الأمور التالية:
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى الكيان والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛ و
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛

- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية منها.

معلومات أخرى

تشمل المعلومات الأخرى المعلومات التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي للشركة. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي فيما عدا تقرير مجلس الإدارة، والمتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم إدراج تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقرير التأكيد المعقول لدينا في التقرير السنوي. عندما نقرأ التقرير السنوي، وإذا استنتجنا لوجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة.

خصائص تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم تحقيق أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لتصميم نظام ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتنفيذه وتشغيله مناسبًا لفترات مستقبلية إذا طرأ تغييرًا في الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

تم إعداد تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وقد لا تتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

أن المعايير المتبعة في هذه المهمة تتكون من قياس أو تقييم تصميم آليات الرقابة وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على أهداف الضوابط، وقد وضعت الشركة أهداف الرقابة داخليًا، استنادًا إلى العناصر الواردة في بيان إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية.

النتائج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

برأينا، واستناداً إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقول لدينا، فإن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يُظهر بشكل عادل أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل الصحيح كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا هذا معداً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق وتبقى مسؤوليتنا محدودة في نطاق العمل المناط به. إن أي طرف يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، ويعتمد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. وإننا لا نقبل أو نتحمل المسؤولية ونرفض الالتزام تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، بخصوص تقرير التأكيد المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه كليًا أو جزئيًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٨ فبراير ٢٠٢١
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (٢٥١)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،
رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع

تقرير حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كَلَّفَنا مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق.ع ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس الإدارة لما إذا كان لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات المرفق الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة "تقريره حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة النظام" ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ٢٤ يناير ٢٠٢١، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات الخاص بالشركة.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

كما يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطة الشركة.

مسؤولياتنا

مسؤوليتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذي معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)"(قواعد السلوك الأخلاقي)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن فهمٍ لالتزام الشركة بالنظام والظروف الأخرى للمهمة،

ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لأسلوب الشركة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة أسلوب الشركة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام ، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في إعداد البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة وتقرير حوكمة الشركات السنوي اللذان من المتوقع إتاحتهم لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليهما، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

أُعد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بنصوص النظام.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي تم أداؤها لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، ومن جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة ملتزم بنصوص النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٨ فبراير ٢٠٢١
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (٢٥١)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،
رخصة رقم ١٢٠١٥٣

البيانات المالية الموحدة

ألف ريال قطري

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
ممتلكات ومعدات	٥,٨٢٨,٦٣١	٦,٤٢١,١٢٤
شهرة	٣٠٣,٥٥٩	٣٠٣,٥٥٩
موجودات حق استخدام	٤٥,٣٥٢	٦٨,٦٥٩
موجودات عقود	١٤,٩٥٩	٧,٣٨١
شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	١٤,٥٩٣	٥,٢٣٥
استثمارات مالية	٣٦٩,٤٩٦	٢٨٨,٣١٦
إجمالي الموجودات غير المتداولة	٦,٥٧٦,٥٩٠	٧,٠٩٤,٢٧٤
موجودات متداولة		
مخزون	٢٣٨,٣٠١	٢١٥,٤٩١
موجودات عقود	٤١٠	٩,٥٢٩
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٦٥٨,٠٩١	٥٠١,٢٣٧
استثمارات مالية	٣٦٥,٤٥٧	٣٤٢,٢٢٠
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	٦٢٠,٩٢٦	٧٦٦,٣٢٢
عقود إعادة تأمين	٨٠٦,١٣٠	٩٢٩,٩٦٤
استثمارات قصيرة الأجل	٢٢٩,٠٣٤	٤٨٢,٦٣٨
نقد وأرصدة لدى بنوك	٤٦١,٥٣٨	٤٢٥,١٩١
إجمالي الموجودات المتداولة	٣,٣٧٩,٨٨٧	٣,٦٧٢,٥٩٢
إجمالي الموجودات	**٩,٩٥٦,٤٧٧**	١٠,٧٦٦,٨٦٦
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال	١,٨٥٨,٤٠٩	١,٨٥٨,٤٠٩
احتياطي قانوني	٣٧١,٣٨٩	٣٦٦,٢٩٥
احتياطي عام	٧٤,٥١٦	٧٤,٥١٦
احتياطي تحويل عملات أجنبية	(٢٥,٧١٢)	(١١,٥٧٨)
احتياطي القيمة العادلة	٢٢,٤٧٥	(١,٠٩٥)
أرباح مدورة	٩٥١,٢٩٢	١,٢٩٤,٣٧٦
حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي الشركة الأم	٣,٢٥٢,٣٦٩	٣,٥٨٠,٩٢٣
مساهمات غير مسيطرة	(٥٢)	-
إجمالي حقوق الملكية	٣,٢٥٢,٣١٧	٣,٥٨٠,٩٢٣
المطلوبات		
مطلوبات غير متداولة		
مطلوبات إيجار	٢٥,٦٨٢	٤٥,٤٥٦
قروض وسلفيات	٣,٧٠٢,٢٦٢	٣,٨٦٢,٠١٦
التزامات تعاقدية	٣٠٦	٥,٧٤١
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	٤١,٥٩٨	٤١,٥٩٨
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٩١,٣٨٨	٩١,٢٨١
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	٣,٨٦١,٢٣٦	٤,٠٤٦,٠٩٢
مطلوبات متداولة		
سحب على المكشوف من بنك	١٤	٨
مطلوبات إيجار	٢٨,٢٣٨	٢٧,٤٧٨
أرباح معلنة مستحقة الدفع	٧٥,٢٣٨	٧٨,٤٨٨
قروض وسلفيات	٧٤٣,١٢٧	٨٢٥,٢١٢
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى دائنة	٧١٣,٤٣٢	٨٤١,٨٥٧
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٤٥,٢٦٤	٣٣,٢٩٩
التزامات عقود إعادة تأمين	١,٢٢٨,٦٥٢	١,٣١٧,٢٤٢
التزامات تعاقدية	٨,٩٥٩	١٦,٢٦٧
إجمالي المطلوبات المتداولة	٢,٨٤٢,٩٢٤	٣,١٣٩,٨٥١
إجمالي المطلوبات	٦,٧٠٤,١٦٠	٧,١٨٥,٩٤٣
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	**٩,٩٥٦,٤٧٧**	١٠,٧٦٦,٨٦٦

اعتمد مجلس إدارة الشركة هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٢١ ووقعها بالنيابة عنه كلا من:

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

سعد راشد المهندي
عضو مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الإيرادات	٢,٩٩٨,٣٢٥	٣,٠١٠,٨١٢
تكاليف مباشرة	(٢,٦٦٦,٠٩٧)	(٢,٦٠٤,٧٠٨)
الربح الإجمالي	٣٣٢,٢٢٨	٤٠٦,١٠٤
إيرادات أخرى	٤٣,٧٨٣	٥٨,٧٥٦
مصروفات أخرى، صافي	(٣٤٨,٤٦٢)	(٢٠,٣٥٦)
مصروفات عمومية وإدارية	(٢١٢,٨٥٣)	(١٩٧,٥٢٥)
الربح/ (الخسارة) التشغيلية	(١٨٥,٣٠٤)	٢٤٦,٩٧٩
إيرادات مالية	٣٠,١٩٨	٣٢,٨٢٦
تكلفة التمويل	(١٦٢,٣٨٨)	(٢٣٦,٩٢٢)
صافي تكاليف التمويل	(١٣٢,١٩٠)	(٢٠٤,٠٩٦)
حصة المجموعة من ربح / (خسارة) شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، بالصافي من الضريبة	٩,٣٥٦	٧٠٥
ربح / (خسارة) السنة قبل الضريبة	**(٣٠٨,١٣٨)**	٤٣,٥٨٨
مصاريف ضريبة الدخل	(١٠,٦٢٣)	-
ربح / (خسارة) السنة بعد الضريبة	**(٣١٨,٧٦١)**	٤٣,٥٨٨
الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة		
استثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – التغير في القيمة العادلة	١٣,٧٤٥	٦,٤٤١
بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقا ضمن الربح أو الخسارة		
عمليات أجنبية – فرق تحويل عملات أجنبية	(١٤,١٣٧)	(٧٧)
الخسارة / الدخل الشامل الآخر للسنة	**(٣٩٢)**	٦,٣٦٤
إجمالي الخسارة / الدخل الشامل للسنة	**(٣١٩,١٥٣)**	٤٩,٩٥٢
(الخسارة) / الربح المنسوب إلى:		
مساهمي الشركة الأم	(٣١٨,٥٢٥)	٤٣,٥٨٨
المساهمات غير المسيطرة	(٢٣٦)	-
	(٣١٨,٧٦١)	٤٣,٥٨٨
إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل العائد إلى:		
مساهمي الشركة الأم	**(٣١٨,٩١٤)**	٤٩,٩٥٢
المساهمات غير المسيطرة	**(٢٣٩)**	-
	(٣١٩,١٥٣)	٤٩,٩٥٢
العائد على السهم		
العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري)	**(٠,١٧١)**	٠,٠٢٣

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	يعزى إلى		
	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٦٤,٦٩٨	٧٤,٥١٦
إجمالي الدخل الشامل للسنة			
ربح السنة	-	-	-
الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-
مخصص دعم صندوق الأنشطة الاجتماعية	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	١,٥٩٧	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٦٦,٢٩٥	٧٤,٥١٦
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٦٦,٢٩٥	٧٤,٥١٦
تعديلات أخرى	-	-	-
الاستحواذ على إحدى الشركات التابعة لحصص غير مسيطرة	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة			
خسارة السنة	-	-	-
(الخسارة) /الدخل الشامل الآخر	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل/ (الخسارة) للسنة	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	٥,٠٩٤	-
احتياطي القيمة العادلة المحول إلى الإيرادات المحتفظ بها	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**١,٨٥٨,٤٠٩**	**٣٧١,٣٨٩**	**٧٤,٥١٦**

	مالكي الشركة				
احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	الإجمالي	المساهمات غير المسيطرة	حقوق الملكية
(١١,٥٠١)	(٧,٥٣٦)	١,٢٥٣,٤٧٥	٣,٥٣٢,٠٦١	-	٣,٥٣٢,٠٦١
-	-	٤٣,٥٨٨	٤٣,٥٨٨	-	٤٣,٥٨٨
(٧٧)	٦,٤٤١	-	٦,٣٦٤	-	٦,٣٦٤
(٧٧)	٦,٤٤١	٤٣,٥٨٨	٤٩,٩٥٢	-	٤٩,٩٥٢
-	-	(١,٠٩٠)	(١,٠٩٠)	-	(١,٠٩٠)
-	-	(١,٥٩٧)	-	-	-
(١١,٥٧٨)	(١,٠٩٥)	١,٢٩٤,٣٧٦	٣,٥٨٠,٩٢٣	-	٣,٥٨٠,٩٢٣
(١١,٥٧٨)	(١,٠٩٥)	١,٢٩٤,٣٧٦	٣,٥٨٠,٩٢٣	-	٣,٥٨٠,٩٢٣
-	-	(٩,٦٤٠)	(٩,٦٤٠)	-	(٩,٦٤٠)
-	-	-	-	١٨٧	١٨٧
-	-	(٣١٨,٥٢٥)	(٣١٨,٥٢٥)	(٢٣٦)	(٣١٨,٧٦١)
(١٤,١٣٤)	١٣,٧٤٥	-	(٣٨٩)	(٣)	(٣٩٢)
(١٤,١٣٤)	١٣,٧٤٥	(٣١٨,٥٢٥)	(٣١٨,٩١٤)	(٢٣٩)	(٣١٩,١٥٣)
-	-	(٥,٠٩٤)	-	-	-
-	٩,٨٢٥	(٩,٨٢٥)	-	-	-
(٢٥,٧١٢)	**٢٢,٤٧٥**	**٩٥١,٢٩٢**	**٣,٢٥٢,٣٦٩**	**(٥٢)**	**٣,٢٥٢,٣١٧**

ألف ريال قطري

	٢٠٢٠	٢٠١٩
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح / (خسارة) السنة	(٣١٨,٧٦١)	٤٣,٥٨٨
تعديلات:		
استهلاك ممتلكات ومعدات	٤١٢,٢٣٧	٤٣٤,٣٥٠
إطفاء أصول حق استخدام	٢٣,٣٠٧	٢٦,٤٢٣
انخفاض قيمة ممتلكات ومعدات	٣٠٨,٢٦٢	-
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٢٠,٠١٧	٢٢,٤٠٣
(ربح) / خسارة من بيع ممتلكات ومعدات	(٧٥)	٥,٨٧٠
شطب ممتلكات ومعدات	-	٨,٥٤٥
صافي التغير في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٤,٣١٥	(٢٩,٩٩٥)
صافي الربح من استبعاد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١٢,٣٢٧)	(٧,٨٩٢)
مخصص مخزون بطيء الحركة والقديمة، بالصافي من عكس المخصص	٤,٤٠٨	٣,٢٤٥
مخصص خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية	٥,٩٠١	١,١٧٩
أرباح موزعة من صناديق استثمار مدارة	(٣,٨٢٢)	(٣,٨٩١)
حصة من أرباح الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	(٩,٣٥٦)	(٧٠٥)
انخفاض الشهرة	٧,٣٢٨	-
إيرادات فوائد	(٣٠,١٩٨)	(٣٢,٨٢٦)
تكاليف تمويل	١٦٢,٣٨٨	٢٤٣,٤٥٢
إيرادات أرباح موزعة	(٤,٣٦١)	(٤,٣٣٢)
ربح من إعادة قياس الشركة المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	(١,١٥٧)	-
	٥٦٨,١٠٦	٧٠٩,٤١٤
تغيرات في:		
المخزون	(٢٧,٢١٨)	٢١,٠١٨
موجودات عقود	١,٥٤١	١١,٠١٢
ذمم تجارية مدينة وذمم تأمين مدينة ومدفوعات مقدمة ومستحقات من أطراف ذات علاقة	١١٢,٩٣٠	(٥٢٨,٥٦٠)
التزامات تعاقدية	(١٢,٧٤٣)	(٣٠,٦٨٠)
ذمم تجارية دائنة وذمم تأمين دائنة ومستحقات لأطراف ذات علاقة	(٢٠٥,٠٥٠)	٦٤٠,٤٥٢
النقد الناتج من التشغيل	**٤٣٧,٥٦٦**	٨٢٢,٦٥٦
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة	(١٩,٩٦٦)	(١١,٣٣٩)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**٤١٧,٦٠٠**	٨١١,٣١٧
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
اقتناء ممتلكات ومعدات	(١٤٩,٢٢٦)	(١٧٧,٥٩٧)
اقتناء استثمارات مالية	(٥٢٨,٤٥٤)	(٢٣٦,٧٧١)
صافي التغير في استثمارات قصيرة الأجل	٢٥٣,٦٠٤	(٢٢٤,٠١٨)
إيرادات فوائد مستلمة	٣٠,١٩٨	٣٢,٨٢٦
متحصلات من استبعاد واستحقاق موجودات مالية	٤٣٤,١٥٣	١٦٦,٢٩٣
متحصلات من شطب ممتلكات ومعدات	٧٥	٢,٩١٨
صافي الحركة في النقد لدى بنوك – مقيد لتوزيعات الأرباح	٣,٢٥٠	٧,٩٧٦
توزيع أرباح من صناديق استثمار مدارة	٣,٨٢٢	٣,٨٩١
النقد المستلم من الاستحواذ على شركة تابعة	١,٣٩٥	-
أرباح موزعة	٤,٣٦١	٤,٣٣٢
استثمار في مشروع مشترك	(٢)	(٣,٦٥٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**٥٣,١٧٦**	(٤٢٣,٨٠٠)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
دفع التزامات الإيجار	**(٢٢,٧٥٠)**	(٢٦,٨٢٩)
متحصلات من قروض وسلفيات	٤٩٦,٨٦٠	٦١٨,٨٠٠
قروض وسلفيات مسددة	(٧٤٤,٨١٥)	(٩٣٤,٦٦٧)
توزيعات أرباح مدفوعة	(٣,٢٥٠)	(٧,٩٧٦)
تكلفة تمويل مدفوعة	(١٥٨,٦٥٢)	(٢٣٢,٢٤٩)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(٤٣٢,٦٠٧)**	(٥٨٢,٩٢١)
صافي النقص في النقد وما يعادله	٣٨,١٦٩	(١٩٥,٤٠٤)
التغير في احتياطي العملات الأجنبية	١,٣٠١	٢١٦
النقد وما يعادله في ١ يناير	٣٤٦,٨١٧	٥٤٢,٠٠٥
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	**٣٨٦,٢٨٧**	٣٤٦,٨١٧

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٠

١. تمهيد

شركة الخليج الدولية للخدمات وهى شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها في ٢٠٠٨/٢/١٢ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للبترول مؤسس شركة الخليج الدولية للخدمات، مالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة ١٠٪، توفر قطر للبترول كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للبترول كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار الحوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بإجتماعه الأول لعام ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥.

٢. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، أخذاً في الاعتبار تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

يحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣. مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للبترول وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات كشركة أم لمجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات الداعمة لقطاعي النفط والغاز ما بين عمليات الحفر البرية والبحرية، النقل بالهليكوبتر، البوارج السكنية، التأمين وإعادة التأمين فضلاً عن خدمات التموين. ثم قامت بطرحها للإكتتاب العام في عام ٢٠٠٨ وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

ومن منطلق خصوصية تأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات والوضع الإستراتيجي لأنشطتها خاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، فإن مجلس إدارة الشركة طبقاً لنظامها الأساسي يتشكل من عدد (٧) أعضاء، يتم تعيين ثلاثة أعضاء منهم (٣) من قبل المساهم الخاص "قطر للبترول"، بينما يتم انتخاب أربعة أعضاء (٤) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة من خلال الإنتخاب بالتصويت السري من قبل الجمعية العامة على ألا يشارك المساهم الخاص في عملية الإقتراع. يحق لقطر للبترول باعتبارها المساهم الخاص أن تعين

الثلاثة أعضاء بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للبترول، ومن ثم ضمان موائمة استراتيجية ورؤية كل منهما، وفيما يلي بيانها:

- قطر للبترول مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة ١٠٪
- الوضع الاستراتيجي لأنشطة الشركة وخاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر.
- توفير قطر للبترول للدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للبترول لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تطلب لضمان الدعم التام لعمليات الخليج الدولية للخدمات.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

٣-٢ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب قرار اجتماع الجمعية العامة للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥ بشأن الأعضاء المنتخبين، وكذلك القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٨ لقطر للبترول بتاريخ ٢٠١٨/٠٣/٠٧ بشأن تعيين ممثليها، تم تشكيل مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات الحالي طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة) بتعيين ٣ أعضاء من قبل قطر للبترول، وانتخاب أربعة أعضاء لعضوية مجلس الادارة وذلك اعتباراً من ٢٠١٨/٠٣/٠٦. وفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة:

١. يتم انتخاب أربعة أعضاء (٤) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة الذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (٢٣) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة. والتي تتضمن شرط أن يكون المرشح مالكاً لعدد من الأسهم لا يقل عن مليون سهم من أسهم رأس مال الشركة تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي قد تقع على أعضاء مجلس الإدارة. ويجب إيداع هذه الأسهم خلال أسبوع من تاريخ بدء العضوية ويستمر ايداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.

٢. يتم انتخاب الأعضاء بالاقتراع السري على الا يشارك المساهم الخاص في عملية الإقتراع، ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

٣. عند الترشح، لكل مساهم يستوفي شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة رقم (٢٣) التقدم لترشيح ممثل واحد فقط عنه بصرف النظر عن نسبة ما يملكه من أسهم، ولأغراض هذه المادة يعتبر الشخص المعنوي والشركات التابعة له و/أو الأفراد تحت سيطرته شخصاً واحداً.

٤. باستثناء الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص، لا يجوز لأي شخص سواء بصفته الشخصية او بصفته ممثلا لاحد الأشخاص الاعتباريين أن يكون عضواً بمجلس الإدارة إذا أصبح بتوليه ذلك المنصب:

١. عضواً في مجلس إدارة شركتين تزاولان أنشطة تجارية مشابهة لأنشطة الشركة أو الشركات التابعة لها، أو
٢. عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة قطرية.
٣. رئيسا او نائبا في مجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين قطريتين.

وتبطل عضوية من يخالف ذلك وعليه أن يرد إلى الشركة ما قبضه منها.

لاحقاً، قامت الشركة بالدعوة لعقد اجتماع جمعية عامة غيرعادية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ لتعديل النظام الأساسي وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل وبما يتسنى معه تعيين الأعضاء المستقلين إعتباراً من الدورة القادمة للمجلس. وبناء على التعديل المشار اليه، لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري. وعلى هذا العضو المستقل ألا يكون تحت تأثير أي عامل قد يحد من قدرته على النظر في أمور الشركة ومناقشتها

واتخاذ قرار بشأنها بتجرد وموضوعية.

وبناء عليه، ولأغراض هذا التقرير تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالإنتخاب بناء على التعريف الوارد بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية في ذلك الصدد.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لاعضاء مجلس الادارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للبترول على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

ويتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

فيما يتعلق بالتشكيل الحالي للأعضاء المنتخبين، خلال عام ٢٠٢٠ تم الآتي:

- بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩، قامت شركة الخليج الدولية للخدمات بالإفصاح عن تعيين السيد/ علي جابر حمد المري عضواً بمجلس إدارة الشركة، ليحل محل السيد/ عبد الله خليفة الربان، ممثل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.

- قامت شركة الخليج الدولية للخدمات بالإفصاح عن استقالة السيد/ محمد عبد الله علي المناعي من منصبه كعضو بمجلس إدارة الشركة اعتباراً من ٥ أكتوبر ٢٠٢٠.

- كما تم الإفصاح أيضاً عن استقالة السيد/ سليمان حيدر الحيدر من منصبه كنائب رئيس مجلس إدارة الشركة اعتباراً من ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٠. مع موافقة مجلس الإدارة بالإجماع في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٠ على تعيين السيد/ علي جابر حمد المري نائباً لرئيس مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخه. أيضاً قرر المجلس استمرار تحفظ الشركة على أسهم ضمان العضوية للعضوين المستقيلين مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز الى أن تنتهي مدة العضوية ويُصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضوين بأعمالهما.

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لاعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم إعداد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

طبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، ضمان وجود إدارة تنفيذية فاعلة وضمان تعاقبها تعمل على أداء نشاط الشركة ونموها بطريقة مربحة ومستدامة. كما يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للادارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتكافل والتضامن عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو انتهاكات النظام الأساسي أو القانون.

٣-٤ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو حماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة في بعض المهام محل الرئيس عند غيابه.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٣-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٣-٦ اجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. يعقد مجلس الادارة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور خمسة (٥) أعضاء مجلس ادارة (الموجودين أو الممثلين من قبل وكيل) على الأقل، على أن يكون من بينهم رئيس مجلس إدارة الشركة. ووفقاً لأحكام المادة رقم (٣٠-١) من النظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مفوض حسب الأصول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٣-٧ قرارات المجلس

طبقا للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة في اجتماع لمجلس الإدارة تم عقده وفقاً للنصاب القانوني. يُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٣-٨ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الادارة أو المساهم الخاص قراراً بتعيين أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به بإطار حوكمة بالشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١٧ عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٣-٩ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٣-٩-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٥) باجتماعه الرابع لعام ٢٠١٠ والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢ بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذا في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وكما سبق الإشارة، قامت الشركة بالدعوة لعقد اجتماع جمعية عامة غيرعادية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ لتعديل النظام الأساسي وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل وبما يتسنى معه تعيين الأعضاء المستقلين إعتباراً من الدورة القادمة للمجلس، أيضاً تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالإنتخاب بناء على التعريف الوارد بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية في ذلك الصدد.

وبتطبيق التعريف الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، أيضا بناء على طلبات الترشح والإقرارات ذات الصلة المقدمة من كل الأعضاء المنتخبين فإنه يمكن اعتبار كل من رئيس اللجنة وأحد الأعضاء المنتخبين من أعضاء اللجنة كأعضاء مستقلين. من ناحية أخرى، فأن كافة الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقا لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والالتزام المهني (الامتثال) وإدارة المخاطر وأي نواح أخرى مرتبطة بإختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠٢٠، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢. مراجعة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٤. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١٩.

٥. المصادقة على المرفقات الخاصة باجتماع الجمعية العامة للشركة واستيفاء المتطلبات التنظيمية ذات الصلة قبل الإصدار، والنظر في مدى دقة المعلومات واكتمالها.

٦. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٧. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٨. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٩. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بشكل دوري، من حيث مستجدات تقييم المخاطر وخطة التدقيق، والاستنتاجات والاجراءات التصحيحية ذات الصلة.

١٠. مستجدات الدراسة الخاصة بتطبيق الشركة لأحكام COSO/ واختبار تصميم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

١١. خطة التدقيق الخاص على احدى الشركات التابعة، والكوادر الفنية اللازمة لاجراء التعاقد.

١٢. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠٢٠ اجتمعت اللجنة (٥) مرات (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٩) من نظام الحوكمة).

تشكلت اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
الشيخ/ جاسم عبد الله محمد جبر آل ثاني	رئيساً
السيد/ على جابر المري*	عضواً
السيد/ محمد عبد الله على مطر المناعي**	عضواً

*تم إعادة تشكيل اللجنة وفقاً لقرار مجلس ادارة الشركة رقم (٥) لعام ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢ بتعيين السيد/ على جابر المري بدلاً من السيد/ سعد راشد المهندي.

** تمت استقالة السيد/ محمد عبد الله علي المناعي من منصبه كعضو بمجلس إدارة الشركة اعتباراً من ٥ أكتوبر ٢٠٢٠.

٣-٩-٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

في سبيل توفيق أوضاع الشركة مع أحكام نظام الحوكمة، قامت الشركة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٣) لعام ٢٠١٧ والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢ بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة . تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء

برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادرعن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. قامت اللجنة المشكلة بمهام عملية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لشغل أربعة مقاعد لمدة ثلاث سنوات (٢٠١٨ – ٢٠٢١) بناء على شروط الترشح المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة والتي من بينها امتلاك العضو المرشح آنذاك لعدد من الأسهم لايقل عن ١٠٠ الف سهم (قبل تقسيم القيمة الأسمية للسهم) يتم إيداعها كأسهم ضمان عضوية. أيضاً تعمل اللجنة على مساعدة مجلس الإدارة على تحديد الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة من خلال وضع أسس ومعايير موضوعية تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية مجلس الإدارة (الأعضاء المنتخبين).

من ناحية أخرى، يتضمن نطاق مهامها تحديد أسس مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، كما تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات والحوافز للإدارة التنفيذية العليا.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطرعند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى ٢٠٢٠، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والتحسينات المقترحة لأداء المجلس.

٢. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.

٣. مناقشة مستجدات دراسة إعادة هيكلة الرواتب الخاص ببعض شركات المجموعة والتي تتضمن مراجعة الهيكل الوظيفي للوظائف، هيكل الرواتب، ومدى اتساق الدرجات الوظيفية ودرجات الرواتب مع ممارسات السوق.

٤. مناقشة سُبل مضي مجلس إدارة شركة الخليج الدولية قدماً في ضوء استقالة عضوين من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أحدهما نائب رئيس مجلس إدارة الشركة.

٥. النظر في تعيين نائب رئيس مجلس إدارة بدلاً من العضو المستقيل.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لاعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. تأخذ السياسة الحالية في اعتبارها جزءاً ثابتاً "بدل" مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة مع وجود سقف محدد، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لايقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للبترول من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل الوظيفي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لاتوجد أية مبالغ مكافآت

أُقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام ٢٠٢٠.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٦ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، حيث تم التوصية من قبل المجلس بعدم صرف أية مكافآت لاعضائه وهو ماتم اقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٢. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة، فلا يتم صرف أية مكافآت مقابل عضويتها. بينما يتم صرف بدل مقابل حضور جلسات وذلك لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت فقط.

وفيما يلي بيان بتشكيل اللجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ غانم محمد الكواري	رئيساً
السيد/ سعد راشد المهندي*	عضواً
السيد/ محمد جابر السليطي	عضواً

* تم إعادة تشكيل اللجنة وفقاً لقرار مجلس ادارة الشركة رقم (٥) لعام ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢ بتعيين السيد/ سعد راشد المهندي بدلاً من السيد/ عبد الله خليفة الربان.

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/محمد جابر السليطي، والذي يشغل منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للبترول، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-١٠ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. يتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.

٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.

٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.

٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.

٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.

٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.

٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها عن عام ٢٠٢٠ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الادارة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال العام ٢٠٢٠، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

٤. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل لجنة

التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.

٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.

٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.

٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، قامت الإدارة بإعداد إطار لتقييم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR". وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٩. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٩ (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.

٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.

٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع،

وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.

٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.

٣. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط

السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، يرى المدقق الداخلي أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، يرى المدقق الداخلي والإدارة العليا للشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للبترول كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٤-٢ التدقيق

٤-٢-١ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في ٢٠١٨/١/١ لمدة ثلاث سنوات لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. في أعقاب انتهاء الاتفاقية، فان الشركة حالياً بصدد البدء في إجراءات التناقص لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة.

يأخذ المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقَيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما

فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق من حيث نتائج التدقيق، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، ونتائج تقييم المخاطر والأنظمة المستخدمة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

خلال فترة التعاقد، أجرى المدقق الداخلي ١٣ تدقيقاً ومتابعة لاحقة وفقاً لخطة التدقيق التي تغطي شركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة. شمل نطاق التدقيق الداخلي، والذي استند الى تقييم المخاطر، مجموعة واسعة من المجالات عبر شركات المجموعة غطت العمليات الأساسية (العمليات، الصيانة، التأمين على الحياة، التأمين العام وإعادة التأمين، وما الى ذلك)، ومهام الدعم (مثل الحوكمة والامتثال، الشؤون المالية والحسابات، التقارير الإدارية، الاستثمارات، المشتريات، التسويق وتطوير الأعمال، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، وما إلى ذلك).

٤-٢-٢ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة.

تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠١٨ لمدة خمس سنوات، ويتم عرض توصية اللجنة المشكلة وفقا لاجراءات المناقصات الخاصة بالشركة بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة. فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠، وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام ٢٠١٩ والتي عقدت بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٢ على تعيين السادة "KPMG" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠٢٠ مقابل أتعاب سنوية قدرها ٣٣٧,٠٠٠ ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد التقارير المالية وحوكمة الشركة.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠١٩ والتي عقدت بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٢ حيث حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

قدم مدقق الحسابات الخارجي كي بي ام جي "KPMG" تقريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، الى مجلس ادارة الشركة عن الأمور المحاسبية والتدقيق الهامة، أيضا قدم تقريره المستقل عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وتقييمه ذو الصلة حيث أفاد برأيه، واستناداً الى نتائج اجراءات التأكيد المعقول لديه، فإن تقرير مجلس الإدارة بشأن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية يُظهر بشكل عادل أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل الصحيح كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ .

أيضاً قدم تقريره المستقل المحدود حول الالتزام بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث أفاد بأنه بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي أجراها، لم يتبادر الى علمه ما يجعله يعتقد أن مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، التزام الشركة بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، متضمنة النظام كما في ٢٠١٩/١٢/٣١.

٤-٣ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة الخليج الدولية للخدمات التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال. وتؤكد الشركة عدم وجود حالات امتثال جوهرية لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، تم اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لادارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية والتي تهدف بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى الشركات التابعة والتي هى ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة يتم ادارتها بشكل مستقل من قِبَل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لادارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع افضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم ، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة الخليج الدولية للخدمات باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

٥. الإفصاح والشفافية

٥-١ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة أية عقوبات أو جزاءات من قِبَل هيئة قطر للأسواق المالية خلال عام ٢٠٢٠ جراء عدم الامتثال لأي من أحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة. كذلك لاتوجد أية دعاوى قضائية تكون الشركة طرفاً فيها.

كما لفتت بورصة قطر انتباه الشركة وبعد مراسلات ومناقشة الى ضرورة عدم تكرار الخطأ المطبعي والذي ورد بخطاب افصاح الشركة عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ والذي سرعان ما تم تداركه في حينه من قبل إدارة الشركة يوم الافصاح.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

٢-٥ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

خلال عام ٢٠٢٠، وفي إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل على مستوى الشركة وشركاتها التابعه، تم تنفيذ عدة معاملات صرف أجنبي، علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة، ولم يمارس أي سلوك ذو طبيعة تفضيلية. وقد تم إدراج تفاصيل تلك المعاملات ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة.

أيضاً، قرر المجلس على أن تقوم الشركة بتقديم تسهيلات بدون فوائد لمدة ستة أشهر لاحدى الشركات التابعة لتغطية احتياجات رأس المال العامل.

٣-٥ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بالخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٤-٥ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦. حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، باضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة الخليج الدولية للخدمات وشركة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشرعرض توضيحي وعقد مؤتمر عبر الهاتف بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

ج. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

د. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

هـ. تحديث موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

و. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (gis@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فان مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواء بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.
- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.
- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.
- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.

- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والخطة المستقبلية للشركة واعتمادهما.

٣. تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ واعتماده.

٤. الموافقة على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٥. الموافقة على تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠١٩.

٦. الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ٢٠١٩.

٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ واعتماد أتعابهم.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس (الأربعة أعضاء المُنتَخبين)، وقد قامت بالفعل بإطلاع المساهمين على كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية من خلال موافاة الجهات الرقابية ذات الصلة بأسماء المرشحين، أيضاً من خلال موقعها الاليكتروني قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥ بوقت كاف وذلك بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠ وذلك لضمان اتخاذ المساهمين لقرارهم بشأن المرشحين بناء على أسس موضوعية.

من المقرر انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المرشحين للدورة القادمة (٢٠٢١-٢٠٢٤) وذلك باجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وفقاً للوائح والتشريعات ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بالأعضاء المعينين، تحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية ، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على الخليج الدولية للخدمات أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.

- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.

- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.

- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "بنك قطر الوطني" على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة سواء نقداً من خلال كافة فروعه، أو بالتحويل على حسابات المساهم البنكية أو عن طريق إصدار شيكات بقيمة الأرباح، ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحصيل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠٢٠ عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن عام ٢٠١٩.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، ووفقاً لقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

من ناحية أخرى، قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها باجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥، باضافة الحكم الخاص بتحديد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة الخليج الدولية للخدمات من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم ٪
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	٪١٦,٨٩
قطر للبترول	٪١٠,٠٠
صندوق المعاشات العسكرية	٪٥,١٩
جهاز قطر للاستثمار	٪٣,٧٦
مساهمون آخرون	٪٦٤,١٦
الإجمالي	٪١٠٠,٠٠

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف رئيس لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٤٠١٣٢٨٠٢ (٩٧٤+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك الخليج الدولية للخدمات أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٦-٧ حق المجتمع

انطلاقاً من إدراكها لمدى أهمية دور الشركات في التنمية المجتمعية على كافة المستويات، تبذل الخليج الدولية للخدمات جهوداً حثيثة في رعاية ودعم المبادرات الاجتماعية وترسيخ آثارها الإيجابية على الفرد والمجتمع والبيئة بصفة عامة. وتحرص الشركة دائماً على الحد من الأثر البيئي لعملياتها إلى أدنى مستوى ممكن من خلال تبني خطط فعالة للاستدامة، فيما تعمل أيضاً على إتاحة فرص العمل للقطريين المؤهلين وخلق بيئة عمل حاضنة. وفي إطار جهودها المستمرة نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع نطاق أعمالها المكملة، تدعم الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة الاستراتيجية العامة للدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بما يصب في مصلحة المجتمع المحلي الذي تعمل فيه من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. الصحة والسلامة والبيئة: حملات التوعية الصحية والتعاون في مجال الخدمات الصحية والمشاركة في الأمور المعنية بالسلامة والثقافة والتدريب على الجوانب ذات الصلة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة، والتي تتضمن إدارة المياه والنفايات، إدارة المواد الكيمائية، وإدارة الضوضاء، ومنع التسرب وإدارة انبعاثات الغازات في الهواء، وما الى ذلك.

٢. الموظفين: برامج التقطير (الشراكة مع المؤسسات التعليمية، التدريب الداخلي، المعارض الوظيفية، الدورات التدريبية)، إدارة الكفاءات، التنوع وتكافؤ الفرص، استبقاء الموظفين، التدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، وما الى ذلك.

٣. المجتمع: المشتريات المحلية، الرعاية والتبرعات، حملات التوعية الصحية، برامج المشاركة الاجتماعية مثل الفعاليات الثقافية والاجتماعية والرياضية وما الى ذلك.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

تم توجيه نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباحها السنوية، بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، حيث بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ ما يقارب إلى ١,١ مليون ريال قطري. وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في ٢٠٢٠/٤/٢٠.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، نظراً لعدم تحقيق الشركة لأرباح للعام المالي المشار اليه، وعليه لم تقم الشركة بتخصيص أية مبالغ كاستقطاع بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباح الشركة لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠٢٠، فإن مجلس إدارة الشركة راض عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بأسيفيك لوثيران في تاكوما، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

تم تعيين الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني في منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر غاز للتشغيل المحدودة (قطر غاز) في عام ٢٠١٠. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات قطر غاز.

وقبل تعيينه في شركة قطر غاز، تولى الشيخ خالد عام ٢٠٠٧ منصب مدير مدينة راس لفان الصناعية، فيما سبق وشغل منصب مدير تطوير الأعمال في مدينة مسيعيد الصناعية. وقد أسندت إليه عدة مناصب رئيسية في قطر للبترول منذ انضمامه إليها عام ١٩٩١.

المناصب الأخرى*:

نائب رئيس مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

السيد / سليمان حيدر الحيدر

نائب رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

"استقال السيد/ سليمان حيدر الحيدر من منصبه كنائب رئيس مجلس إدارة الشركة اعتباراً من ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٠"

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ سليمان حيدر الحيدر على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة قطر.

يتمتع السيد/ سليمان الحيدر بخبرة كبيرة اكتسبها من خلال مناصبه الحالية والسابقة والتي تشمل ما يلي: رئيس مجلس إدارة الحيدر القابضة؛ رئيس مجلس إدارة سليمان وإخوانه؛ عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق في ملاحة، عضو مجلس إدارة وعضو لجنة التدقيق في فينشر كابيتال بنك البحرين؛ عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة الملاحة القطرية؛ عضو مجلس إدارة ورئيس الاستثمارات في الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية؛ المدير التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة في بنك قطر الوطني؛ عضو مجلس إدارة غرفة التجارة القطرية؛ عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في بنك الاستثمار الدولي البحريني.

المناصب الأخرى*:

-

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

٢٦,٣٥٢,١٩٠ سهم

السيد / غانم محمد الكواري

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ غانم محمد الكواري على بكالوريوس علوم الكمبيوتر من جامعة ويسكونسون عام١٩٨٦ .

انضم السيد /الكواري للعمل في قطر للبترول والتحق بقسم أنظمة المعلومات عام ١٩٨٦ فور تخرجه. وقد شغل العديد من المناصب خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣.

وقد أعير عام ١٩٩٣ إلى قطر غاز، حيث ما لبث أن أصبح مديراً لتكنولوجيا المعلومات. وفي عام ٢٠٠٦، تمت ترقيته ليشغل منصب مدير الشؤون الإدارية. ويشغل السيد/ الكواري حالياً منصب مدير الموارد البشرية في قطر غاز.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

٣٤,١٦٠ سهم

السيد / محمد عبد الله المناعي

عضو لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/ مستقل)

"استقال السيد/ محمد عبد الله علي المناعي من منصبه كعضو بمجلس إدارة الشركة اعتباراً من 0 أكتوبر ٢٠٢٠"

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد بن عبد الله علي مطر المناعي على بكالوريوس هندسة في الكهرباء والإلكترونيات، المملكة المتحدة، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ساندرلاند ببريطانيا عام ٢٠١٤.

بدأ ريادة الأعمال عام ٢٠٠٧ بتأسيس مصنع السحيمة للمنتجات الإسمنتية، لإنتاج الطابوق والبلاط الإسمنتي بكافة أنواعه، والذي أصبح من أبرز الموردين للمنتجات الخرسانية في جميع
أرجاء قطر.

وفي عام ٢٠١٠ أسس شركة أفق قطر للاستثمار، شركة تركز في الأساس على الاستثمار في قطاعي الأسهم والعقارات. وقد نجح في إدارة الشركة وقيادتها لإكمال العديد من المشروعات العقارية على المستويين السكني والتجاري. في عام ٢٠١٧، أسس شركة وادين للاستثمار والتطوير العقاري.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

١,٠٠٠,٠٠٠ سهم

الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني

رئيس لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/ مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ جاسم بن عبد الله آل ثاني على بكالوريوس العلوم الإدارية والاقتصاد - تخصص محاسبة - من جامعة قطر عام ٢٠٠٥.

بدأ الشيخ جاسم مسيرته المهنية بأن شغل منصب مساعد مدير في الشركة القطرية للتكافل، ثم رقي إلى منصب مساعد مدير عام الشركة عام ٢٠٠٦، حيث ظل في هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٩. وعمل بعد ذلك في إدارة تطوير الأعمال بجهاز قطر للاستثمار لمدة ٥ أعوام، ثم عمل في إدارة التدريب بالجهاز لمدة عامين. يشغل الشيخ جاسم منذ أبريل ٢٠١٦ منصب كبير محللي الأداء بمكتب المدير المالي لجهاز قطر للاستثمار.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

السيد / سعد راشد المهندي

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد سعد راشد المهندي على شهادة بكالوريوس في الهندسة الصناعية والأنظمة من جامعة جنوب كاليفورنيا (USC) في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٩٠.

انضم المهندي إلى المؤسسة العامة القطرية للبترول – إدارة الهندسة بصفة متدرب في عام ١٩٩٠.

تولى العديد من المناصب في إدارة أعمال الهندسة قبل تعيينه مدير إدارة الأعمال الهندسية في عام ٢٠٠١.

أصبح المهندي أول مدير للعقود في قطر للبترول في عام ٢٠٠٣ وقد أسّس إدارة العقود. وتضمنت المهام تطوير الأنظمة ومجموعة كاملة من الإجراءات ذات الصلة.

في يونيو ٢٠٠٦، عُيّن المهندي بمنصب مدير الشؤون الفنية لقطر للبترول.

حيث تولى العديد من المسؤوليات التنفيذية للتخطيط والإشراف وتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز.

عّين المهندي رئيساً تنفيذياً لشركة قطر المحدودة للكيماويات (كيو كيم) في سبتمبر ٢٠١٥.

في أبريل ٢٠١٧، عُيّن المهندي بمنصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود).

وابتداء من ٢٠١٩/٠٧/٠١ عين عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود)

المناصب الأخرى*:

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة قطر للوقود (وقود)

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

٩٧,١٠٠ سهم

السيد/ علي جابر المري**

عضو لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

"تم تعيين السيد/ علي جابر حمد المري نائباً لرئيس مجلس الإدارة بناء على موافقة مجلس الإدارة بالإجماع في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٠ اعتباراً من تاريخه"

المؤهلات والخبرات:

نال السيد/ علي جابر المري درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الخليجية في البحرين عام ٢٠٠٩، وذلك بعد أن حصل على بكالوريوس تجارة في المحاسبة من جامعة بيروت العربية عام ١٩٩٩، فيما سبق وحصل على دبلوم التجارة الثانوي عام ١٩٩١.

ويشغل حالياً السيد/ المري منصب مدير إدارة التدقيق الداخلي في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

ويتمتع السيد/ المري بخبرة تصل إلى ٣٤ عاماً في إدارة الشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية. وقد شارك في وضع الخطط الاستراتيجية للهيئة وأهدافها ورؤيتها ورسالتها والعمل على تحقيق الأهداف العامة للهيئة لتعزيز أدائها.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

*مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامه، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.